"ما مكان آمن للمدنيين"

ضربات جوية وهجمات البرية في اليمن

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: MDE 31/2291/2015
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: تعرض منزل عائلة صالح إلى التدمير عندما اصاب صاروخ غراد شقة في الطابق العلوي في مبنى يتكون من أربعة طوابق في الواحدة صباحاً في يونيو/حزيران. وقد قُتل أحد المارة وأصيب تسعة من أفراد عائلة صالح.
©Amnesty International

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

ملخصّ 5

منهجية البحث 8

القانون الدولي الذي ينطبق على هذا النزاع 9

القانون الإنساني الدولي 9

القانون الدولي لحقوق الإنسان 11

القانون الجنائي الدولي 11

مخالفة أحكام القانون الدولي: مقتل مئات المدنيين في الضربات الجوية التي تنفذها قوات التحالف..... 13

الحالات المتعلقة بضربات جوية أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين 14

المجمع السكني للعاملين بالمحطة الحرارية، المخا – 24 يوليو/ تموز 14

طهرور، محافظة لحج – 9 يوليو/ تموز 15

الوهط، محافظة لحج – 7 يوليو/ تموز 16

الفيوش، محافظة لج – 6 يوليو/ تموز 18

حي المجلية، مدينة تعز (محافظة تعز)، 16 يونيو/ حزيران 2015 20

مدينة تعز – 30 يونيو/ حزيران 20

قرية دار صابر، تعز – 26 مايو/ أيار 21

قرية الأكمة، تعز – 14 أبريل/ نيسان 21

القتال البري الذي يتسم بشن الهجمات العشوائية والتصرفات المتهورة 23

الانتهاكات في عدن 24

الهجمات بالصواريخ (غير الموجهة) 25

البلوك 4 والبلوك 5، المنصورة، عدن، 1 يوليو/ تموز 25

وادي حداد، المنصورة، عدن، 7 يوليو/ تموز 27

الهجمات باستخدام قذائف الهاون 28

حي الشرقية وحي الغربية، دار سعد، عدن، 5 و7 يوليو/ تموز 28

بلوك 6، المنصورة، 6 يولي/تموز 30
الانتهاكات في تعز 30
منطقة الكوثر خلف مسجد الروضة، 10 مايو/ أيار..... 31
سوق القات (المقوات)، حي العصيفرة، 19 مايو/ أيار 31
حي المرور، 13 مايو/ أيار..... 32
حارة الصفار، منطقة الروضة، 9 و11 و20 مايو/ أيار 32
حي عقبة الثورة، 26 أبريل/ نيسان 34
حي 7 يوليو، 12 مايو/ أيار 35
الحي الزراعي، الشماسي، 15 مايو/ أيار 2015..... 35
قرية ظهرة القرضين (10 كم جنوب تعز)، 16 مايو/أيار 36
السواني، 24 مايو/ ايار 37
الدمغة، 3 يونيو/حزيران 38
ازدياد أوضاع حقوق الإنسان سوءاً 40
المرافق الصحية 42
التوصيات..... 47
إلى الدول الأعضاء في التحالف بقيادة السعودية، والدول المشاركة في عملية قوات التحالف من خلال تقديم المعلومات الاستخبارية أو اللوجستية وغير ذلك من أشكال المساندة والدعم – لا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة:..... 47
إلى حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي 48
إلى جماعة الحوثيين والجماعات المسلحة الموالية لعلي عبد الله صالح والجماعات المناوئة لها ولجان المقاومة الشعبية..... 48
إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة..... 49
إلى المجتمع الدولي: 49

ملخص

يدفع المدنيون في اليمن ثمن النزاع المستعر بين ميليشيات الحوثي (تساندها وحداتٌ من الجيش موالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح) التي بسطت سيطرتها على العاصمة ومناطق واسعة من البلاد منذ سبتمبر/ أيلول الماضي،[1] والجماعات المسلحة المناوئة للحوثيين (تساندها وحدات الجيش الموالية للرئيس الحالي في المنفى عبد ربه منصور هادي)[2] وتدعمهما قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية.[3]

ولا زال النزاع مستعراً في 20 محافظة من محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة، وتسبب بمقتل نحو 4 آلاف شخص نصفهم من المدنيين وبينهم مئات الأطفال، وأدى إلى نزوح ما يربو على مليون شخص منذ 25 مارس/ آذار 2015.[4] ولقد أظهر جميع أطراف النزاع استخفافاً صارخاً بأرواح المدنيين والمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وأقدموا على قتل وجرح مئات المدنيين غير المشاركين في النزاع، الكثير منهم من الأطفال والنساء، وذلك أثناء ما شنوه من ضربات جوية وهجمات برية (غير متناسبة وعشوائية الطابع).

---

[1] غالباً ما يُشار إلى جماعة الحوثي المسلحة باسم "اللجان الشعبية" وتحظى بدعم وحدات معينة من القوات المسلحة والموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح.

[2] غالباً ما يُشار إلى الجماعات المسلحة المناوئة للحوثيين باسم "المقاومة" أو "لجان المقاومة الشعبية" وتحظى بمساندة بعض وحدات القوات المسلحة الموالية للرئيس هادي وجماعات أو فصائل أخرى متنوعة (لا سيما أعضاء حزب الإصلاح وعناصر من تنظيم القاعدة ومن يُزعم أنهم عناصر في التنظيم الذي يُطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية) وتدعمهم في عدن عناصر الحراك الجنوبي الانفصاليين الذين دأبوا منذ أمد على قتال قوات الحكومة المركزية).

[3] تشارك البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات العربية المتحدة في قوات التحالف بقياد السعودية التي نفذت ضربات جوية وعمليات برية في اليمن. ووضعت الصومال أجوائها ومياهها الإقليمية وقواعدها العسكرية تحت تصرف قوات التحالف فيما تعهدت السنغال بإرسال جنودها فيما تزود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قوات التحالف بمعلومات استخبارية ودعم لوجستي.

[4] مسؤول إنساني رفيع: ثمة ملايين الأشخاص ممن هم بحاجة للحصول على الإغاثة من أعمال العنف "المروع" في اليمن، 15 يوليو/ تموز 2015، ttp://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51430)؛ الأمم المتحدة تصرف تمويلاً عاجلاً لدعم جهود الإغاثة في اليمن التي مزقتها الأزمة، 25 يوليو/تموز 2015، http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16286&LangID=E)؛ ملاحظات مؤتمر صحفي عن بوروندي واليمن، 4 أغسطس/آب 2015، http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16286&LangID=E

وفي المناطق الجنوبية[5] من البلاد، يدور النزاع بين جماعة الحوثيين المسلحة والجماعات المسلحة المناوئة لها التي تقتتل للسيطرة على ثاني وثالث أكبر مدن اليمن، أي عدن وتعز على التوالي، والمناطق المحيطة بهما، ودأبت الأطراف المتحاربة هناك على شن هجمات بشكل منتظم على الأحياء السكنية المأهولة واستخدمت في ذلك أسلحة غير دقيقة التوجيه لا يمكن تصويبها نحو أهداف بعينها، ما يحظر بالتالي استخدامها في المناطق السكنية كونها تسببت بمقتل العشرات من المدنيين أو تشويههم.

وينشط مقاتلو طرفي النزاع داخل الأحياء السكنية ويشنون هجمات من قلبها ومن داخل منازلها ومدارسها ومستشفياتها أو على مقربة منها، ما جعل المدنيين في تلك المناطق عرضة للخطر المباشر أو أصبحوا ضحايا لهجمات انتقامية رداً على مصدر النيران (بل إنهم قد وضعوا المدنيين أحياناً في مرمى نيران اسلحتهم المعطوبة). وبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن الهجمات العشوائية، فلقد قُتل أو جرح عشرات المدنيين أثناء عودتهم إلى منازلهم عقب انتهاء القتال في منطقة عدن، وذلك جراء انفجار الألغام الأرضية التي زرعتها الأطراف المتحاربة.

كما تسببت قوات التحالف بقيادة السعودية بمقتل وجرح مدنيين ضمن سياق عمليات قصف جوي غير مشروعة لا تلبي معيار التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية في المناطق الواقعة تحت سيطرة ميليشيا الحوثي.

وحرصت منظمة العفو الدولية على توثيق مئات الحالات التي شهدت مقتل أو جرح المدنيين بينهم الكثير من الأطفال والنساء أثناء نومهم داخل منازلهم أو متابعتهم لشؤون حياتهم اليومية من قبيل جلب الماء وشراء الطعام وزيارة الأقارب. فلقد قُصف العشرات في الأماكن التي لجأوا إليها عقب نزوحهم هرباً من النزاع الذي طال منازلهم. بل وقُتل البعض منهم أو جُرح بقذائف الهاون والصواريخ البدائية من نوع غراد التي أطلقها عناصر الجماعات المسلحة فيما قضى آخرون نحبهم بقنابل من نوع (MK) التي تصل زنة بعضها إلى حوالي 900 كغم (حوالي 2000 رطل) وتسقطها طائرات التحالف.

وفرغت أحياء بكاملها من سكانها بعد أن فروا من منازلهم خوفاً من الهجمات أو لأن غارات التحالف على منشآت البنية التحتية المدنية قد حرمت تلك الأحياء من الماء والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الأساسية. وفي بعض الأحياء، جاء مدنيون آخرون نزحوا جراء القتال في مناطق أخرى للإقامة في المنازل التي تركها سكانها الأصليون نظراً لعدم توفر خيارات أفضل لهؤلاء النازحين. ولم يتمكن آخرون كُثر من الانتقال للإقامة في أماكن أخرى أكثر أماناً نظراً لضيق ذات اليد. \ومع كثرة تغير الحدود الفاصلة بين جبهات القتال وتداخلها، عانى السكان الأمرّيْن للابتعاد عن الخطر والأذى وليجدوا أنفسهم عالقين أكثر من مرة وسط نيران الجانبين في أماكن اعتقدوا أنهم سوف يعثرون على الأمان فيها.

كما واجه المرضى والجرحى مصاعب جمّة في الحصول على الرعاية الطبية جراء نقص

---

[5] يستخدم التقرير الحالي عبارة "المناطق الجنوبية باليمن" للدلالة على الموقع الجغرافي لمدينتي عدن وتعز.

الأدوية وإمدادات الوقود أو لارتفاع أسعارها بشكل جنوني أو لصعوبة تأمين ممر آمن لهم عبر نقاط التفتيش الكثيرة التي يتمركز بها رجال ينتمون لمختلف الجماعات المسلحة المتحاربة. ولقد عرقلت أطراف النزاع ولا تزال تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الخصم، الأمر الذي تسبب بتدهور الوضع الإنساني بشكل حاد.

منهجية البحث

قامت منظمة العفو الدولية ببحوث ميدانية في اليمن خلال مايو/أيار ويونيو/حزيران ويوليو/تموز 2015، وزار مندوبوها خلال هذه الفترة عشرات المواقع التي تعرضت للقصف الجوي والهجمات البرية في تعز وصنعاء وعدن وصعدة. كما تسنى لمنظمة العفو الدولية أيضاً زيارة المواقع التي تعرضت للضربات والقصف الجوي بشكل متكرر، وأجرت تحقيقا في الظروف والملابسات التي رافقت تلك الهجمات والآثار الناجمة عنها. كما حرص مندوبو منظمة العفو الدولية على توثيق التفاصيل المتعلقة ببقايا الذخائر المستخدمة في تلك الهجمات وعُرضت على خبراء الأسلحة لتحليلها. وأجرى مندوبو المنظمة مقابلات مع الناجين وافراد عائلات الضحايا والشهود والطواقم الطبية وموظفي المنظمات غير الحكومية والناشطين في الميدان. وأُجريت جميع المقابلات باللغة العربية وتم إعلام من أُجريت المقابلات معهم بالغرض من ورائها، وأبدوا موافقتهم على إثرها.

وتم حذف أو تغيير أسماء بعض الضحايا وغيرهم من الأشخاص الذين يرد ذكرهم في التقرير الحالي ضماناً لسلامتهم وعدم تعرضهم لعمليات انتقامية محتملة.

وخاطبت منظمة العفو الدولية وزارة الدفاع السعودية بغية الحصول على معلومات بشأن طريقة اختيارها للأهداف وآلية صنع القرارات ذات الصلة والمبرر من وراء شن الضربات الجوية، وكي تحيط المنظمة علماً بنتائج أي تحقيقات قد أُجريت حتى تاريخه.

القانون الدولي الذي ينطبق على هذا النزاع

القانون الإنساني الدولي

تُعد اليمن إحدى الدول الأطراف في عدد من الصكوك والمعاهدات الرئيسية في القانون الإنساني الدولي – أي اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني).[6]

ويتضمن القانون الإنساني الدولي القواعد والمبادئ التي تهدف إلى توفير الحماية بشكل رئيسي للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، أي المدنيين بشكل خاص. وينطبق هذا القانون في أوضاع النزاعات المسلحة فقط وتُعد قواعده ملزمةً لجميع أطراف النزاع سواء كانت دولاً أم جماعات مسلحة غير منضوية تحت لواء الدول. وتقتضي إحدى القواعد الأساسية في القانون الإنساني الدولي وجوب حرص جميع الأطراف على الدوام "على التمييز بين المدنيين والمقاتلين" وخصوصاً على صعيد "حصر توجيه الهجمات ضد المقاتلين فقط" و"عدم جواز توجيهها نحو المدنيين."[7] كما تقتضي قاعدة مشابهة التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية"، وتشكل هاتان القاعدتان جزءا لا يتجزأ من أحد المبادئ الأساسية، ألا وهو مبدأ التمييز.

ويشكل تعمد توجيه الهجمات نحو المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية بشكل مباشر أو ضد الأعيان المدنية إحدى جرائم الحرب.[8] وعليه، فتقتضي إحدى تبعات القاعدة المتعلقة بالتمييز "حظر شن الهجمات العشوائية."[9] وتُعرف الهجمات العشوائية على أنها الهجمات التي تستهدف بحكم طبيعتها ضرب

---

[6] البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/ آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات (المنازعات) المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، 8 يونيو/ حزيران 1977 https://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/7c4d08d9b287a42141256739003e636b/d67c3971bcff1c10c125641e0052b545

إن ضلوع قوات من دولٍ أخرى في النزاع داخل اليمن لا يجعل من النزاع فيه نزاعاً دولياً كونه جاء بطلب من الحكومة اليمنية أو بموافقتها.

[7] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 1. انظر كذلك البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، المادة 48، والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

[8] القاعدة 156 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الصفحات 591 و593 و595-5958. انظر كذلك نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2/ب/1 و2) و8(2/ز/1و2و4و12) والنقاش الخاص بهذه المواد في دراسة اللجنة الدولي للصليب الأحمر، ص. 27.

[9] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 11؛ البروتوكول الأول، المادة 51(4).

أهداف عسكرية ومدنية أو أعيان مدنية دون تمييز إما لأن الهجوم ليس موجهاً نحو هدف عسكري بعينه أو لأنه يستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد أو لأنه لا يمكن تحديد آثاره وفق ما ورد في القانون الإنساني الدولي.[10]

كما يتم التأكيد بشكل إضافي على أهمية حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية مع اشتراط القانون الدولي على اتخاذ أطراف النزاع احتياطات عند شن الهجوم. حيث تنص قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي على أن "يُتوخى الحرص الدائم في إدارة العمليات العسكرية على تفادي إصابة السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية" وتتُخذ "جميع الاحتياطات الممكنة" لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى.[11] كما يتعين على أطراف النزاع انتقاء أساليب ووسائل القتال التي تساعد على تفادي وقوع خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات أو اضرار للأعيان المدنية بصورة عارضة.[12] ويجب أن يفعل كل طرف في النزاع كل ما يمكن عمله للتحقق من أن الأهداف هي أهداف عسكرية وتقييم مدى تناسب الهجوم مع الميزة المرجوة منه ووقف الهجمات إذا اتضح أنها موجهة نحو الهدف الخطأ أو أنه سوف يكون هجوماً غير متناسب.[13] وما لم تحل الظروف دون ذلك، يوجه كل طرف إنذارا مسبقاً وجدياً في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين.[14]

وعلى كل طرف اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عند اختيار وسائل وأساليب الهجوم عندما تتواجد الأهداف العسكرية داخل المناطق السكنية. ويستبعد هذا الشرط استخدام أنواع محددة من الأسلحة والأساليب القتالية. وعليه استعمال وسائل القتال التي لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري معين – من قبيل استخدام الأسلحة الانفجارية غير الدقيقة على أهداف تقع ضمن مناطق مدنية ذات كثافة سكانية – من شأنه أن يجعل الهجوم غير متناسب ويندرج بالتالي ضمن دائرة الهجمات المحظورة. كما تتضمن مخالفة أحكام القانون الإنساني الدولي أيضاً انتقاء أساليب هجومية لا تتيح تقليص حجم المخاطر المحدقة بالمدنيين من قبيل الهجوم على أهداف في أوقات يغلب على الظن تواجد المدنيين فيها بأعداد كبيرة.

كما إن الهجمات التي تنفذها قوات الحكومة والجماعات المسلحة مع علمها أنها سوف توقع خسائر مفرطة بصورة عارضة في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم أو دمار لممتلكاتهم تشكل انتهاكاً صارخاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية وجريمة حرب. كما يدخل ضمن فئة جرائم الحرب قصف المناطق السكنية التي لا يتواجد فيها مقاتلون أو جنود أو أهداف عسكرية كونها تُعد بمثابة هجمات مباشرة على المدنيين.

وأطراف الحرب ملزمة باتخاذ احتياطات من أجل حماية المدنيين والأعيان المدنية الواقعة تحت

---

[10] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 12؛ البروتوكول الأول، المادة 51(4/أ).

[11] القاعدة 15 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن القانون الإنساني الدولي العرفي؛ انظر كذلك البروتوكول الثاني، المادة 13(1).

[12] القاعدة 17.

[13] القاعدتان 16 و17.

[14] القاعدة 20.

سيطرتهم من آثار وتبعات هجوم الطرف المعادي. وكما هي الحال بشأن القواعد المتعلقة بأخذ الاحتياطات اثناء الهجوم، فتكتسي هذه القواعد أهمية من نوع خاص عندما يندلع القتال في المناطق التي تضم أعداداً كبيرة من المدنيين. ويتعين على كل طرف في النزاع أن يتفادى قدر الإمكان وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق ذات الكثافة السكانية أو على مقربة منها.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يشمله من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أوقات السلم وفي أوقات النزاعات المسلحة أيضاً، ويُعد ملزماً لجميع الدول وقواتها المسلحة وغير ذلك من وكلائها. ويؤسس هذا القانون لحقوق ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الإنصاف وجبر الضرر بما في ذلك تحقيق العدالة وكشف الحقيقة وتوفير التعويضات. واليمن هو من الدول الأطراف في عدد من المعاهدات الدولية الرئيسية من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ونظيره المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. وعليه فاليمن مُلزم من الناحية القانونية بما يترتب عليه من واجبات تنص عليها هذه المعاهدات والصكوك الدولية وبما يرد في القانون الإنساني الدولي العرفي. ولقد أكدت محكمة العدل العليا ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (بصفتها الهيئة المنشأة للإشراف على تطبيق الدول الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتفسير مواده وأحكامه) على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النزاع المسلح والسلم على حد سواء.

القانون الجنائي الدولي

يرسي القانون الجنائي الدولي قواعد تحديد المسؤولية الجنائية الفردية المتعلقة بارتكاب بعض أشكال انتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان من قبيل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة العرقية وكذلك التعذيب وعمليات الإعدام خارج إطار القضاء والاختفاء القسري.

ويجوز ملاحقة الأفراد مدنيين كانوا أم عسكريين على خلفية مسؤوليتهم الجنائية عن ارتكاب بعض أشكال انتهاك حقوق الإنسان القانون الإنساني الدولي. وينص القانون الدولي على وجوب التحقيق مع مرتكبي الجرائم التي يعاقب عليها وملاحقتهم جنائياً، وهو ما ينسحب على مرتكبي الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان.[15]

ووفق مبدأ الولاية القضائية العالمية، ثمة واجب يقتضي من جميع الدول التحقيق في الجرائم المرتكبة بما يخالف أحكام القانون الدولي وملاحقة مرتكبيها عقب جمع أدلة تصلح لاستخدامها في المحاكمة ويشمل ذلك جرائم الإبادة

---

[15] يتضمن القانون الدولي واجب ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب (دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدتان 157 و158). انظر كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتقرير منظمة العفو الدولية "المملكة المتحدة: قضية بينوشيه: اختصاص قضائي عالمي وغياب الحصانة من الجرائم ضد الإنسانية" (رقم الوثيقة: EUR 45/01/99) يناير/ كانون الثاني 1999.

العرقية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب والإعدام خارج إطار القضاء والاختفاء القسري.[16] وتُعد جرائم الحرب من المخالفات الخطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي وتجيز ملاحقة مرتكبيها على خلفية مسؤوليتهم الجنائية الفردية فيها أيضاً.

---

[16] انظر على سبيل المثال مذكرة التوقيف الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 11 أبريل/ نيسان 2000 (جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد بلجيكا) قرارات محكمة العدل الدولية، 2000، ص. 3، حيث أيد غالبية أعضاء هيئة المحكمة حق جميع الدول في ممارسة مبدأ الولاية القضائية العالمية. منظمة العفو الدولية "الولاية القضائية العالمية: واجب الدول في سن التشريعات ذات الصلة وتنفيذها" (رقم الوثيقة:IOR 53/003/2001) سبتمبر/ أيلول 2001.

مخالفة أحكام القانون الدولي: مقتل مئات المدنيين في الضربات الجوية التي تنفذها قوات التحالف

منذ 25 مارس/ آذار 2015، تسببت آلاف الضربات الجوية التي نفذتها قوات التحالف بقيادة السعودية بمقتل مئات المدنيين في مختلف أنحاء اليمن. وأدت الضربات الجوية الثمان التي حققت منظمة العفو الدولية في تفاصيلها في التقرير الحالي إلى مقتل 141 مدنياً وجرح 101 آخرين معظمهم من الأطفال والنساء في المناطق الجنوبية باليمن.

وصحيحٌ أن نطاق التقرير الحالي يقتصر على المنطقة الجغرافية الواقعة في جنوب اليمن، ولكن حققت منظمة العفو الدولية أيضاً في تفاصيل سقوط قتلى جراء ضربات التحالف غير المشروعة على مناطق أخرى من البلاد، وتحديداً داخل العاصمة صنعاء وما حولها ومدينة صعدة في الشمال، كونهما من أكثر المناطق التي تكرر استهدافها بهذه الضربات.[17]

واتضح أن ما حققت منظمة العفو الدولية فيه من ضربات قوات التحالف التي تسببت بمقتل مدنيين وإصابتهم وتدمير ممتلكاتهم ومرافق البنية التحتية الخاصة بهم كانت على نحو متكرر هجمات عشوائية أو غير متناسبة. لا بل وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن بعض الضربات قد كانت موجهة بشكل مباشر على ما يظهر نحو المدنيين أو الأعيان المدنية. ومن المعروف أن القانون الإنساني الدولي يحظر تعمد شن الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، كما ويحظر الهجمات التي لا تميز بين المدنيين/الأعيان المدنية والمقاتلين/الأهداف العسكرية أو تلك التي تلحق أضراراً بالمدنيين/الأعيان المدنية والتي لا تتناسب وحجم الميزة العسكرية المتوخاة. هذه الهجمات ترقى إلى مصاف جرائم الحرب.

ولعل النمط المتبع في الهجمات التي ما انفكت منذ بدء حملة القصف الجوي التي تشنها قوات التحالف اعتباراً من 25 مارس/ آذار 2015 تتسبب بوقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين وغياب التحقيقات في مثل هذه الحوادث يثيران بواعث قلق خطيرة بشأن ما يظهر أنه استخفاف واضح بأرواح المدنيين والمبادئ الأساسية الواردة في القانون الإنساني الدولي ليس فقط من قبل القائمين على التخطيط لهذه الضربات وتنفيذها لا بل من قبل الحكومة

---

[17] انظر على سبيل المثال، تقرير المنظمة المعنون "اليمن: يظهر تحليل تفاصيل الضربات الجوية والأسلحة المستخدمة قيام القوات التي تقودها السعودية بقتل عشرات المدنيين" (https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/07/yemen-airstrike-analysis-shows-saudi-arabia-killed-scores-of-civilians/).

اليمنية في المنفى التي تتصرف قوات التحالف بقيادة السعودية بطلب منها.

الحالات المتعلقة بضربات جوية أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين

المجمع السكني للعاملين بالمحطة الحرارية، المخا – 24 يوليو/ تموز

أقدمت قوات التحالف على قصف المدينة السكنية المخصصة لإقامة عمال المحطة الحرارية وعائلاتهم في ميناء المخا، جنوب غرب البلاد في حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم 24 يوليو/ تموز، ما أدى إلى مقتل 63 مدنياً وجرح 50 آخرين.[18]

زار مندوبو منظمة العفو الدولية الموقع بعد ثلاثة أيام من وقوع الضربة الجوية وأجروا فيه وفي خمس مستشفيات موزعة على المخا والحديدة (على الساحل الشمالي الغربي) مقابلات مع 21 شخصاً من السكان والعاملين في المحطة. ووصفت إحدى المقيمات في المدينة السكنية وتُدعى أمل صبري الموقف بأنه "من مشاهد يوم القيامة. فلقد تناثرت الجثث والرؤوس المقطوعة تلفها ألسنة اللهب والرماد". وحسب ما افاد به سكان المجمع وعمال المحطة، فلقد قُصفت المدينة السكنية على الأقل بست ضربات على التوالي واستهدف عدد منها المطعم (الكافتيريا) ومخزن معدات الصيانة. وأفاد شهود العيان أنه قد سبق استهداف المدينة السكنية ضرب مجمع سكني صغير يقع على بعد 700 متر إلى الشمال من موقع المحطة الحرارية يُخصص لإيواء عمال المحطة أيضاً.

ولم يعثر مندوبو منظمة العفو الدولية في الموقع على ما يثبت استخدام المدينة السكنية ومجمعاتها لأغراض عسكرية. ووفق ما أفاد به العشرات من السكان الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، فلم يتواجد أحد من مقاتلي الحوثي داخل المجمعات السكنية التي كانت تؤوي إضافة إلى ساكنيها عدداً من العائلات النازحة من النزاع في تعز وعدن والمناطق المحيطة بهما. ويُذكر أن أقرب هدف عسكري في المنطقة هو القاعدة الجوية التي تبعد حوالي 800 متر إلى الجنوب الشرقي من المدينة السكنية. ومن غير الواضح إذا ما كانت هذه القاعدة مستهدفة أيضاً أم لا.

والتقت منظمة العفو الدولية بقائد محمد عبد القادر الصبري (55 عاماً) الذي يعمل فنياً في المحطة الحرارية وفقد معظم أفراد أسرته في الهجوم. وأخبر مندوبي المنظمة أنهم كانوا يحتفلون بمولد حفيدته البالغة من العمر عشر أيام لحظة تعرض المنزل للقصف. وأضاف قائلاً:

"كنا جميعاً في المنزل نحتفل بمولد حفيدتي آلاء رفقة باقي أفراد العائلة والجيران. وبينما كنت أُهم بدخول المنزل خُلع الباب من مكانه واهتزت جميع أركان المنزل؛ كان الأمر أشبه بالزلزال حين يضرب، وأصابت القنبلة الأولى مخزن معدات الصيانة فيما أصابت الثانية مبنى الكافتيريا. ثم سادت فترة من الهدوء فانتهزت الفرصة لإنقاذ أفراد أسرتي ولكن سرعان ما عاجلتنا القنبلة الثالثة وانقطع التيار الكهربائي وحاولت أن

---

[18] تلقت منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء 63 قتيلاً من سلطات القطاع الصحي. وأخبر مدير المحطة الحرارية مندوبي منظمة العفو الدولية أن عدد القتلى قد بلغ 65 شخصاً. وزود المدير منظمة "هيومان رايتس ووتش" بقائمة تضم 65 اسماً بينهم اسما شخصين في عداد المفقودين يعتقد أنهما قد قُتلا ولا زالا تحت الأنقاض. وصرح مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن عدد القتلى في هذه الضربة قد بلغ 73 شخصاً.

أدخل المنزل للعثور على مصباح وأبحث عن أفراد أسرتي. وكنت أصرخ منادياً على بناتي وكان بوسعي سماع آخرين يصرخون باحثين عن أفراد عائلاتهم. وشاهدت زوجتي وبناتي غارقات في دمائهن. ولم تنج من الحادثة إلا ابنتاي لينا (16 عاماً) وسمر (20 عاماً) كونهما تمكنتا من الهروب نحو الشاطئ لحظة حصول الضربات. ولكن قُتلت ثلاث من بناتي وزوجتي وزوج ابنتي وحفيدتي آلاء."

وسرد شخص آخر من سكان المنطقة واسمه علاء عبد الجبار ثابت، البالغ من العمر 24 عاماً، تفاصيل هذه المحنة على مسامع مندوبي منظمة العفو الدولية قائلاً:

"كانت شوارع المدينة السكنية تغص بالرجال والأطفال الذين يلعبون البلياردو أمام مبنى الكافتيريا. ثم لمحت لمعان ضوء باهر في السماء أعقبه انفجار في أحد المجمعات السكنية (الواقعة على بعد 700 متر من المدينة السكنية) الذي هز مجمعنا بأكمله. وساد الخوف والحذر أرجاء المدينة ثم وبعد مضي دقيقتين أصابت أولى القنابل مكان سكننا حيث كانت تستهدف مخزن معدات الصيانة، وتمكنت حينها من سماع صوت الطائرة تحوم في الأعلى ثم وقعتُ أرضاً من شدة الانفجار ونهضتُ بعد دقيقتين كي أساعد النساء والأطفال في الوصول نحو الشاطئ كونه أكثر أماناً. وبعد مضي أربع دقائق، سقطت القنبلة الثانية على الكافتيريا على بعد حوالي 20 متراً فقط من مكان سقوط القنبلة الأولى. وتسببت الضربة الثانية بسقوط معظم القتلى... وأذكر أنني سرت وسط برك الدماء والأشلاء المتناثرة وشاهدت حوالي 20 جثة تقريباً. ثم تلا ذلك وقوع اربعة انفجارات أثناء محاولة الناس الفرار. ولم استوعب ما جرى ذلك اليوم حتى الآن. فلا زلت أرى مشاهد جثث القتلى والجرحى ولا زلت أسمع الأصوات تعلو بالصراخ على الدوام".

وعقب نزوحه جراء النزاع، توجه رضا محمد قائد وأطفاله الستة للإقامة في المدينة السكنية التابعة للمحطة الحرارية بالمخا. وأخبر أحد أقاربه الذي يعمل مهندساً في المحطة واسمه عبده ناجي البُعداني مندوبي منظمة العفو الدولية بما يلي:

"جاء رضا إلى هنا برفقة اسرته من عدن فراراً من القتال فيها. وكان يخطط للعودة إلى عدن مجدداً في اليوم التالي (عقب دحر قوات الحوثي منها). وكان يجلس لحظة وقوع الانفجار إلى جانب النافذة في منزل شقيقته. وحضن زوجته وأطفالهما كي يحميهم فاخترقت إحدى الشظايا ظهره ولفظ انفاسه على الفور".

طهرور، محافظة لحج – 9 يوليو/ تموز

في حوال الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم 9 يوليو / تموز، قتلت قوات التحالف 10 أفراد من عائلة فراع بينهم أربعة أطفال وخمس نساء وتسببت بجرح 10 آخرين عقب قيامها بقصف مدرسة مصعب بن عمر في قرية طهرور شمال عدن في محافظة لحج التي كانت تؤوي حينها عشرة عائلات نزح أفرادها جراء النزاع. ويُذكر أن العائلات النازحة التي كانت تقيم في المدرسة تنتمي إلى فئة "المهمشين" – وهم مواطنون يمنيون من أصول أفريقية يشكلون إحدى أفقر الشرائح السكانية وأكثرها ضعفاً في اليمن.

سلامة التي فقدت ثلاثة بنات في القصف وهن يسرى (21 سنة) وشادية (19 سنة) ونعمة (20 شهراً)، قالت لمنظمة العفو الدولية:

"جئنا هنا فراراً من الحرب في حوتا (التي تقع على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب من طهرور). فلا مكان آخر لنا نلجأ إليه، فنحن لا نملك شيئاً. وكيف كان لي أن أتخيل أننا سوف نُقتل هنا؟ قُتلت بناتي ويا ليتني مت

معهن. فلم يبق لي شيء آخر في الحياة".

ويعمل مهدي صلاح محمد سائقاً في الجيش في الحديدة، ولكنه لم يتوجه للعمل منذ اندلاع النزاع بعد أن توقف قائده عن التوجه إلى العمل هو الآخر. ورغبة منه في دعم راتبه القليل الذي يتقاضاه، يقوم بتوصيل الحاجيات على دراجته النارية. وأخبر مهدي مندوبي منظمة العفو الدولية أنه كان بصدد قضاء بعض الحوائج يوم 9 يوليو/ تموز لحظة قصف قوات التحالف لمنزله، ما أدى إلى مقتل زوجته نعمة تاركة واراءها أطفالها السبعة أُصيبت إحداهم وتُدعى رحمة (5 أعوام) بجراح خطيرة. وقال مهدي:

"نحن أناس فقراء ولا علاقة لنا بأي شيء. ولا علاقة لنا بالحوثيين. وفررنا من منازلنا دون أن نحمل شيئاً معنا وعندما حاولنا العودة إليها لجلب بعض الملابس لم يسمح لنا الحوثيون بالمغادرة. وفقدت زوجتي واصبح أطفالي السبعة يتامى الأم الان. فماذا عساي أخبرهم؟ كما قُتلت شقيقة زوجتي وابنتها وأصبح أطفالهما يتامى أيضاً. كان الله في عوننا".

وأخبر الجيران مندوبي منظمة العفو الدولية أن آخر مرة شاهدوا فيها الحوثيين ضمن المنطقة كانت قبل أربعة أيام من وقوع الضربة، وذلك عندما مر اثنان منهما بجانب المدرسة دون أن يتوقفا بها. وقالوا إن الحوثيين اعتادوا قبل الضربة المكوث في المدرسة وأحد المباني القريبة في مكان آخر من القرية لا يبعد أكثر من كيلومتر واحد عن المدرسة. ولكن لم يتم استهداف ذلك الموقع من قبل قوات التحالف أبداً، وقال الجيران أن الجماعات المسلحة الموالية للحوثي وصالح توقفوا عن التجمع عقب الهجوم على مدرسة مصعب بن عمر الذي تسبب بمقتل أفراد من عائلة فراع. ولم تعثر منظمة العفو الدولية على أدلة تشير إلى أن المدرسة قد استُخدمت لأغراض عسكرية. وكل ما كان يمكن مشاهدته هو عبارة عن ركام المدرسة وما تبقى من مقتنيات العائلات النازحة التي أوت إليها من بطانيات وأواني الطهي وملابس أطفال وزعنفة إحدى القنابل من سلسلة (Mark 80) أمريكية الصنع المصممة كقنابل للاستخدامات العامة والتي تشبه تلك التي عثرنا عليها في الكثير من المواقع الأخرى التي طالتها ضربات قوات التحالف.

الوهط، محافظة لحج – 7 يوليو/ تموز

وقبل يومين من ذلك التاريخ، أي في 7 يوليو/ تموز، أدت إحدى ضربات طائرات التحالف التي وقعت بعد صلاة العصر بقليل إلى مقتل 11 مصلياً وإصابة عدد آخر في أحد مساجد قرية الوهط بمحافظ لحج إلى الشمال من عدن. وتعرض العامل وئام أحمد صلاح (29 عاماً) لكسر في ساقه وإصابات بالشظايا في سائر أنحاء جسده. وقال وئام لمندوبي منظمة العفو الدولية:

"في الساعة الثانية أو الثالثة من فجر ذلك اليوم، سقطت إحدى القنابل على المسجد دون أن تنفجر حيث اخترقت السقف والجدار الخارجي واستقرت في فناء المسجد. وتوجه جميع سكان الحي لإلقاء نظرة عليها ولا زالت في مكانها بالمناسبة كون الجميع خائف من مجرد لمسها. ولربما كان من المفترض بها أن تصيب أحد المنازل الذي اعتاد الحوثيون الإقامة فيه. فهم (الحوثيون) لم يتوجهوا إلى المسجد أبداً حيث اقتصرت الصلاة فيه على أهالي القرية فقط. ولم تقع ضربات أخرى على المسجد أو أي من الأماكن القريبة منه فاعتقد الناس أن السعوديين أدركوا خطأهم (بضرب المسجد) وأن الخطر قد تلاشى فعاد الناس للصلاة في المسجد في صباح

اليوم التالي كالمعتاد. وتوجهت إلى المسجد وقت العصر وكنت أنوي المكوث فيه إلى ما قبل الإفطار بقليل.[19] *وبعد برهة وقعت ضربة ثانية ولكنها فجرت المسجد في هذه المرة. كان ذلك بعد صلاة العصر بقليل اي حوالي الساعة الرابعة عصراً بعد أن غادر بعض المصلين فيما مكثت وأنا والبعض الآخر داخله. وعم المكان غبار كثيف لم أعد معه قادراً على رؤية شيء وانتابني شعور بالرعب والألم. فلقد انهار أحد الجدران وكسر ساقي وكنت أنزف جراء الجروح القطعية التي عمت سائر أنحاء جسدي. وظللت ممدداً هناك إلى أن جاء السكان لإنقاذنا وأزالوا الأنقاض من فوقي وحملوني إلى الخارج".*

وقُتل في تلك الضربة الشقيقان محمد وفاضل يحيا سيد وابن عمهما ياسين عبد الله سيد وشيخ مسن في الثمانين من عمره، أبو بكر علي، أحد اللاجئين الصوماليين الذي اعتاد وفق السكان أن يمضي جُل وقته في المسجد. وقالت جيتا عيدروس التي قتل شقيقها كمال في تلك الضربة لمندوبي منظمة العفو الدولية:

"اعتاد شقيقي التوجه إلى المسجد في العاشرة من صباح كل يوم وكان يقضي وقته فيه بقراءة القرآن طوال اليوم حتى ما بعد صلاة العصر جرياً على عادة الناس في رمضان. وأيضاً الآن نظراً لعدم تمكننا من التوجه إلى العمل بسبب الحرب. وقصفت الطائرة المسجد بعد صلاة العصر بقليل، أي في الوقت الذي اعتاد شقيقي العودة إلى المنزل فيه. ويقول الناس أن الطائرة استهدفت المنزل بجوار المسجد حيث اعتاد الحوثيون الإقامة فيه، ولكنها أخطأت هدفها".

كما جُرح أحد سكان المنطقة، واسمه عبد الله عامر أحمد جراء الضربة؛ وقال لمنظمة العفو الدولية:

"كنت أهم بدخول المسجد في الساعة 3:30 عصراً وشاهدت الجميع وقد سبقوني إلى الصلاة. ثم سمعت صوت صفير قنبلة تهوي. فصرخت قائلاً: قنبلة! وفي غضون ثوانٍ معدودة، سقط باب المسجد على يميني وتسبب بكسر ثلاثة من ضلوعي وألحق إصابة بأذني اليمنى وكسرٍ في يدي اليمنى أيضاً".

وعلى مقربة من ركام المسجد، عثر مندوبو منظمة العفو الدولية على قنبلة غير منفجرة سقطت داخل المسجد في وقت سابق من صباح ذلك اليوم. وكانت القنبلة، وهي من طراز (MK 83) من صنع الولايات المتحدة، مزودة بصاعق تأخير التفجير ويظهر أنه قد أُصيب بعطل ما حال دون انفجارها. ومن غير الواضح إذا ما كانت هذه القنبلة أو نظيرتها المستخدمة في الهجوم على المدرسة أعلاه قد زُودتا بأجهزة إضافية لضبط دقة تصويبها أم لا. ويحظر القانون الإنساني الدولي استخدام الأسلحة العشوائية الطابع كما لا يجوز استخدامها في المناطق الآهلة بالسكان.

ويظهر أن كلا الهجومين قد أخطآ هدفيهما، أي المواقع القريبة التابعة للجماعات المسلحة الموالية للحوثي وصالح أو أنه قد جرى تصويبهما باتجاه أعيان مدنية من باب الخطأ لأسباب غير معروفة، فالمدرسة والمسجد كانا يغصان بالمدنيين غير الضالعين في النزاع، ولربما جرى تزويد قوات التحالف من خلال عناصرها أو مخبريها المنتشرين في الميدان بالإحداثيات الخاطئة. وبصرف النظر عن الأسباب، فقد تقاعست قوات التحالف بشكل واضح عن اتخاذ الاحتياطات الضرورية "*لتجنيب السكان المدنيين والأعيان المدنية أضرار الضربة*" كما تقتضي المادة 57(2) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 أغسطس/ آب 1949 والتي تنص على ما يلي بشأن من يُخطط للهجوم أو يتخذ القرار بشأنه:

---

[19] وقعت الضربة في وقت الإفطار اثناء شهر رمضان المبارك.

"أولا : أن يبذل ما في طاقته عملياً للتحقق من أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصاً مدنيين أو أعياناً مدنية ..." و"(ثانياً) أن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو إلحاق الإصابة بهم أو الأضرار بالأعيان المدنية، وذلك بصفة عرضية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق".[20]

الفيوش، محافظة لج – 6 يوليو/ تموز

في 6 يوليو / تموز وقبل يوم واحد من قصف المسجد في الوهط، قصف قوات التحالف سوقاً للماشية في فيوش بمحافظة لحج شمال عدن. واتضح لاحقاً أن هذه الضربة قد حصدت أكبر عدد من الأرواح في مناسبة واحدة حيث قُتل فيها نحو 40 شخصاً وجُرح العشرات. وقال آدم حسان عمر (52 عاماً) وهو أب ل11 طفلاً أصيب في الضربة لمنظمة العفو الدولية:

"قصدت سوق الماشية لعلي أفلح في بيع عنزاتي الثلاث بسعر أفضل من الذي اشتريته بهن. واعتدت العمل كعامل مياومة في بلوك الإنشاءات في حي كريتر (بعدن) ولكن لم أتوجه إلى هناك منذ أن اندلعت الحرب. ومن الصعب الوصول إلى هناك هذه الأيام، ناهيك عن عدم توفر عمل فيها أصلاً. فصرت أحاول شراء الماعز وأبيعه لعلي أكسب بعض المال. وسمعت صوت هدير الطائرة فوقنا ولكن لم أعر الأمر اهتماماً لعدم اعتقادي بأنهم سوف يقدمون على قصف السوق. وظلت الطائرة تحوم وتحلق فوق المكان لفترة قبل أن يقع الانفجار. وأذكر أنني شعرت بريح قوية تدفعني وتنقلني من مكاني قبل أن أشعر بألم شديد كما لو أن جسدي قُطع إلى نصفين. ثم فقدت الوعي واستيقظت لأجد نفسي هنا (في المستشفى). ولا أعلم من الذي جلبني إلى هنا" .

وشقت إحدى الشظايا بطن آدم وألحقت تلفاً بأعضائه الداخلية. وقال الأطباء الذين أشرفوا على علاجه أنهم اضطُروا لاستئصال ما يقرب من 15 سم من أمعائه وطحاله.

وذكر سكان المنطقة ورواد سوق الخضار المجاورة لمندوبي منظمة العفو الدولية أنهم لم يشهدوا أي نشاط أو تجمعات غير معتادة في السوق وقت وقوع الضربة. وقال أحد الباعة في السوق: "*هنا أناس يبيعون الماعز والغنم وبعض البقر. وهم أناس عاديون جداً بل والبعض منهم نال منه البؤس بحيث جاء على مضض ليبيع ماشيته بعد أن فقد باقي مصادر الدخل الأخرى والقدرة على إطعام أطفاله*". وقال فرد آخر من سكان المنطقة: *"لم يجر أي قتال هنا ولم يكن هناك تواجد للحوثيين، بل بعض تعساء الحظ فقط. ولو سقطت القنبلة على بعد أمتار أخرى لكنت قد لقيت حتفي ولانضممت لقافلة أولئك القتلى، ولكن هذه مشيئة الله."* ووصف شخص آخر من سكان المنطقة الدماء التي أعقبت الانفجار قائلاً: *"لقد كانت مذبحة اختلطت فيها أشلاء البشر مع الماشية. لقد كان مشهداً مؤلماً ويصعب على المرء أن يفهم سبب ما يجري وكيفية التعامل معه"*.

---

[20] البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/ آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات (المنازعات) الدولية المسلحة (البروتوكول الثاني) 8 يونيو/حزيران 1977
(
https://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/7c4d08d9b287a42141256739003e636b/d67c3971bcff1c10c125641e0052b545).

ولكن قال فرد آخر من سكان المنطقة أن ابن عمه لا زال في عداد المفقودين منذ تعرض السوق للقصف، ويخشى أنه قد قُتل هناك، وأضاف قائلاً: "*ظل مستيقظاً قرابة الساعة بعد السحور*[21] *ثم توجه إلى السوق ولكنه لم يعد ابداً. ولعله يرقد مصاباً في أحد المستشفيات ولا يمكنه الاتصال بنا (أي عائلته) أو لربما قُتل ودُفن مع جملة ما دُفن من الجثث مجهولة الهوية*". وأخبر الأقارب والشهود منظمة العفو الدولية أن بعض الضحايا قد نُسفوا نسفاً جراء الانفجار ولا تتوفر أنظمة ملائمة للتعرف على أصحاب الجثث مجهولة الهوية أو الرفات التي لم يطالب بها أحد. وقال أحد العاملين في المستشفى لمندوبي منظمة العفو الدولية أنهم استقبلوا عدداً كبيراً من المدنيين الجرحى على إثر تلك الضربة الجوية.

وتكفلت الأرضية الرملية للسوق بامتصاص أثر الانفجار وخففت على الأرجح من اتساع دائرة انتشار الشظايا في المنطقة. ولم يُعثر على بقايا من القنبلة التي اسقطتها طائرات التحالف ولكن بالحكم على قطر الحفرة التي خلفتها وعمقها (يصل عمقها إلى حوالي ثلاثة أمتار وقطرها حوالي اربعة أمتار) فيمكن القول أنها قنبلة تزن ما بين 500 والف رطل (من 200 إلى 450 كغم وأكثر) وهي مشابهة للقنبلة التي استُخدمت في الكثير من الهجمات. وكانت بقايا جيف الماشية النافقة لا زالت مبعثرة في أرجاء المكان لحظة زيارة مندوبي منظمة العفو الدولية الموقع بعد بضعة أيام من الضربة.

ولم يتسنَّ لمنظمة العفو الدولية التواصل مع معظم ضحايا الهجوم أو عائلاتهم نظراً لأن الكثير منهم كانوا من سكان مناطق أخرى وتصادف وجودهم في السوق قادمين من جهات أخرى. كما لم تتمكن المنظمة من القطع بوجود عناصر من جماعة الحوثي في سوق الماشية وقت وقوع الضربة. ولكن تشير المعلومات التي حصلت عليها المنظمة من مصادر متعددة بما في ذلك السكان والشهود إلى عدم وجود قتال أو نشاط عسكري وقت وقوع الضربة، وأن معظم الضحايا كانوا من المدنيين الأبرياء غير المعنيين بالنزاع.

وشكل الهجوم انتهاكاً لمبدأ التمييز الذي يُعد حجر الزاوية في أركان القانون الإنساني الدولي كونه يُلزم جميع أطراف النزاع "*بالتمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية...* "[22]، ويعرف القانون الأهداف العسكرية على أنها "*الأعيان التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري، سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها تماماً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه ميزة عسكرية مؤكدة*". ولا يجوز هنا تفسير عبارة "ميزة عسكرية" بشكل واسع جداً يقود إلى تعطيل حكم هذه القاعدة.[23]

وحتى إذا كان بعض المقاتلين قد تواجدوا في الموقع، فلا يجوز اعتبار ذلك مسوغاً لشن الهجوم على سوق الماشية لحتمية تسببه بخسائر في الأرواح بين المدنيين، والذي لم يكن فقط وغير متناسب بل وأيضاً عشوائي.

---

[21] حدث ذلك في رمضان.

[22] البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، المادة 48 (https://www.icrc.org/ihl/WebART/470-750067).

[23] المصدر نفسه؛ المواد 50-52.

حي المجلية، مدينة تعز (محافظة تعز)، 16 يونيو/ حزيران 2015

لقيت جميلة البالغة من العمر 48 عاماً حتفها رفقة أطفالها الأربعة إثر ضربة جوية استهدفت منزلهم بحي المجلية في الساعة 3:45 من صباح يوم 16 يونيو/ حزيران. وتحدثت ابنتها ليلى هايل التي تقيم على بعد 600 مترا من منزل ذويها مع منظمة العفو الدولية؛ وقالت ليلى التي فقدت شقيقاتها الثلاث سهى (10) وسماح (23) وأمل (14) وشقيقها هاني (25 سنة):

" مضى على إقامة العائلة بأكملها في حي حيبان (الجانب الشرقي من مدينة تعز) شهران جراء استمرار القتال (بين الجماعات المسلحة) في المجلية (في الجانب الجنوبي من تعز). وفي واقع الحال، فلقد غادر معظم سكان الحي منازلهم ولم يعودوا إليها إلا قبل أسبوع من الضربة استعداداً لدخول شهر رمضان. وأصابت قنبلة في تلك الليلة مدرسة الأروى الواقعة على بعد 30 مترا من منزلنا. فهُرع أفراد عائلتنا خوفاً على سلامتهم إلى مغادرة المنزل عقب الانفجار. وبينما كانت والدتي وشقيقاتي يضعن عباءاتهن وانهمك شقيقي هاني بإحكام إغلاق باب المنزل اصابت إحدى القنابل المنزل. وقذفت شدة الانفجار بشقيقاتي ووالدتي وحملتهن مسافة خمسة أمتار، ما تسبب بمقتلهن على الفور. ولم يتم انتشال جثة هاني إلا بعد 12 ساعة، فيما كان والدي فيصل (60 عاماً) الناجي الوحيد" .

وفي تلك الليلة، استهدفت ثلاث ضربات جوية حي المجلية للمرة الأولى وبفاصل دقائق معدودة بين كل ضربة. واصابت القنبلة الأولى مدرسة الأروى التي زُعم أن جماعات الحوثي وصالح تستخدمها كمركز للحجز. وأصابت القنبلة الثانية منزل عائلة هايل فيما سقطت الثالثة في فناء منزل عائلة الأهدل الذي كان قبوه يؤوي في حينه 13 من أقارب العائلة (10 نساء وثلاث رجال) بعد أن نزلوا إليه عقب سماعهم دوي الانفجارين السابقين. ولكن لم تنفجر القنبلة التي استقرت على بعد أمتار قليلة من باب منزل عائلة الأهدل، وهو ما حد من حجم الدمار والإصابات في صفوف المدنيين فيما لو قُدر لها أن تنفجر.

مدينة تعز – 30 يونيو/ حزيران

شنت قوات التحالف ضربتين على مدينة تعز بتاريخ 30 يونيو/حزيران استهدفتا منزل فهمي قائد النجدان، تاجر العقارات البالغ من العمر 39 عاماً، وتسببتا بمقتله رفقة زوجته خلود (35 عاماً) وابنتيهما رناد ومَلَك اللتان تبلغان من العمر سنتين وخمس سنوات على التوالي. ونجا ولداهما من الهجوم كونهما كانا يلعبان في الجوار داخل منزل أحد الأقارب.

وقال شقيق فهمي لمندوبي منظمة العفو الدولية:

" تعرض المنزل للقصف مرتين بفاصل 20 دقيقة بينهما، وذلك في حوالي الساعة الواحدة أو الواحدة والربع بعد الظهر. ودُمر المنزل بما لم يترك فرصة لقاطنيه للنجاة ويقول البعض أن السعوديين تحدثوا لوسائل الإعلام عن وجود مخبأ للسلاح في المنزل فيما قال آخرون أن 30 حوثياً قد قُتلوا داخل المنزل. ولكن جميع تلك الروايات غير صحيحة. فلقد قتلوا أباً وأما وابنتيهما. وبإمكان من يرغب بإزالة الأنقاض أن يتحقق من عدم وجود أسلحة أو حوثيين فيه. والله وحده يعلم لماذا قاموا بقصف هذا المنزل وندعو الله أن يقتص منهم."

وانهار المنزل الضخم وقوي البنيان على بعضه جراء القصف ومن غير الممكن أن يتسنى إجراء تقييم كامل لما يُوجد تحت الأنقاض ولكن لا تتوفر أدلة واضحة تفيد بأن المنزل كان يُستخدم مخزناً للسلاح أو لإيواء المقاتلين. كما لم

يتم العثور على بقايا أسلحة بين الأنقاض ما يلقي بظلال من الشك على مبررات الضربة ومدى مشروعيتها.

قرية دار صابر، تعز – 26 مايو/ أيار

قُتل ثمانية أفراد من عائلة سيد، بينهم ستة أطفال، وجُرح آخرون بينهم طفلان عقب قيام قوات التحالف بقصف منزلهم بقرية دار صابر على مشارف مدينة تعز في الخامسة من صباح 26 مايو / أيار.

وقال علي قائد الحكم، أحد سكان القرية والجيران الذين مكثوا فيها لمنظمة العفو الدولية:

"تفاجأنا بسماع صوت الطائرة تحلق فوق المنطقة في الخامسة من صباح ذلك اليوم. ثم وقع انفجار وشعرنا بضغط هائل ففتحنا النوافذ وتوجهت مع ابنتي إلى المطبخ نلهج بالحمد قبل أن نرى انفجاراً ثانياً مهولاً لا يمكن تصوره. فلقد انهارت القرية على رؤوسنا وكل ما كان بيدنا فعله هو محاولة معرفة مصدر الانفجار. ولكن سمعنا أحدهم يصرخ فجأة قائلاً: أنقذونا، أنقذونا ليتضح أن منزل خالد سيد قد تعرض للقصف. كان سكان القرية يشعرون بالأمان قبل هذه الحادثة حيث كانت القرية تغص بالنازحين الذين فروا من النزاع في المدينة. ولكن قرر الجميع المغادرة عقب وقوع هذه الضربة."

ومن غير الواضح إذا ما كان منزل خالد سيد هو الهدف المقصود بهذه الضربة مع أنه وفق ما افاد به الجيران لا تجمعه صلات بالحوثيين ولم يكن متواجداً في المنزل وقت الضربة على النقيض من عدد من أفراد أسرته لا سيما أطفاله الذين كانوا بداخله. وثمة عامل مشترك بين الضربات على قرية دار صابر وغيرها من ضربات قوات التحالف على أماكن أخرى، ألا وهو قربها الجغرافي من معسكرات تابعة لقوات الحوثي وصالح. وكانت تلك هي الضربة الأولى والوحيدة التي تستهدف قرية دار صابر المكونة من 80 منزلاً متلاصقاً. ويبعد منزل خالد حوالي 150 أو 200 مترا عن متنزه زايد الذي تعرض للقصف غير مرة وسبق استخدامه من قبل لجان المقاومة الشعبية المناوئة للحوثيين والذين استولوا عليه بعد فترة قصيرة. ويظهر أن الهدف المحتمل للضربة كان المعسكر القريب (الذي يقع في الجبل القريب على بعد بضع مئات من الأمتار) ولكن تقاعست قوات التحالف عن اتخاذ الاحتياطات الضرورية لتقليص حجم الإصابات في صفوف المدنيين في هذه المنطقة.

قرية الأكمة، تعز – 14 أبريل/ نيسان

في حوالي الساعة 12:30 بعد منتصف ليل 14 أبريل / نيسان، أدت إحدى ضربات التحالف إلى مقتل عشرة مدنيين بينهم سبعة أطفال وامرأتان، وجرح 14 شخصاً آخراً في قرية الأكمة. وأصابت الضربة الجوية منطقة سكنية داخل القرية يقيم فيها أفراد من فئة "المهمشين" في مساكن من الصفيح (الزينكو) والورق المقوى (الكرتون). وتقع قرية الأكمة على بعد حوالي 20 كم من مدينة تعز وتربض بين منشأتين تحت سيطرة القوات الموالية للحوثيين وصالح، وهما من منشآت كتيبة 22 مايو تحديداً، واللتان تبعدان حوالي 500 مترا وكيلومتر واحد من شرق القرية وغربها. ووصفت وضحى من سكان القرية لمنظمة العفو الدولية الضربة وما نجم عنها من آثار قائلةً:

"كنت داخل المنزل وكانت الطائرة تحلق فوقنا عند الساعة 12 ليلاً. وجاءت جارتي إلى منزلي لأنها سمعت صوت الطائرة أيضاً وأخبرتني بأن أنهض وارتدي عباءتي، فقلت لها أنني أنام بعباءتي على الدوام (لتكون على أهبة الاستعداد للفرار دون سابق إنذار). ثم سمعت دوي الانفجار واعتقدت أن المنزل سوف ينهار فوق رأسي إذ كنت وحيدة في المنزل حينها. وظللت أنطق الشهادتين وانتظرت قدوم الموت. ولقد حذرونا من الخروج من المنازل عند سقوط صاروخ كي نتفادى شظاياه... ثم ساد الهدوء بعدها وتوجهت إلى الخارج

لأرى ما حصل. بدت الرائحة المنبعثة وكأنها ناجمة عن حرق إطارات السيارات ولم أعد قادرة على فهم ما يجري. ففقدت الوعي وسقطت أرضاً... وها نحن قد أصبحنا جميعاً من النازحين الآن، ولا نعود إلى منازلنا إلا على عجل دون أن ننام فيه خوفاً من الضربات الجوية."

ووفق المعلومات التي حصلت منظمة العفو الدولية عليها، لم يشهد محيط المنزل تواجد مقاتلين أو أهداف عسكرية بينما تبعد أقرب منشأة عسكرية وهي معسكر كتيبة 22 مايو بضع مئات من الأمتار.

القتال البري الذي يتسم بشن الهجمات العشوائية والتصرفات المتهورة

تسبب القتال الدائر بين الجماعات المسلحة للحوثي وصالح ولجان المقاومة الشعبية المناوئة لها في عدن وتعز بمقتل وإصابة السكان المدنيين وتعريضهم للخطر في سياق تناحرهما للسيطرة على هاتين المدينتين.

وقامت الجماعات المسلحة الموالية للحوثيين وصالح بالهجوم على تعز وعدن واستولت على أجزاء منهما أواخر مارس/ آذار وأوائل أبريل/ نيسان 2015، ما استدعى مقاومة شرسة من قبل لجان المقاومة الشعبية المناوئة لها. وفي النصف الثاني من شهر يوليو/ تموز 2015، تمكنت لجان المقاومة الشعبية تساندها قوات برية من الإمارات العربية المتحدة[24] من دحر الجماعات المسلحة الموالية للحوثي وصالح من مدينة عدن. ولا زال القتال بين الطرفين مستمراً حتى وقت طباعة التقرير الحالي (أوائل أغسطس/ آب) في مناطق تقع إلى الشمال من عدن في لحج والضالع ومدينة تعز التي يتقاسم مقاتلو الجانبين السيطرة على أحياء مختلفة منها.

وقُتل 68 مدنياً وجُرح 99 آخرون (معظمهم من النساء والأطفال) في 30 هجوماً حرصت منظمة العفو الدولية على التحقيق في تفاصيلها بمدينتي عدن وتعز.

وسجلت الهجمات التي شنها الجانبان تقاعسهما عن التمييز بين المقاتلين والسكان المدنيين ويظهر أنها موجهة بشكل متكرر نحو الأحياء لا لشيء سوى لأنها واقعة تحت سيطرة الجانب الآخر بحكم الواقع أو لتمركز مقاتلي الخصم فيها أو تواجدهم فيها دون أن يتم توجيه تلك الهجمات نحو أعيان عسكرية معينة. واستخدم الطرفان أسلحة وذخائر للقتال البري تفتقر للدقة في التصويب من قبيل قاذفات الصواريخ من طراز غراد وقذائف الهاون التي لا يمكن ضمان توجيهها نحو أهداف محددة، ومعروفٌ أنها تتسبب بمقتل وإصابة كل من يتواجد على بعد عشرات الأمتار من موقع انفجار قذائفها. وتُستخدم هذه الأسلحة بشكل يومي في المناطق السكنية موقعة خسائر في صفوف المدنيين بما يظهر استخفافاً بأرواحهم. وتشكل مثل هذه الهجمات مخالفةً للنصوص والأحكام الأساسية الواردة في القانون الإنساني الدولي مع تقاعس الطرفين عن التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية.[25]

وشاهد مندوبو منظمة العفو الدولية مقاتلين من الجانبين ينشطون في الأحياء السكنية المكتظة في عدن وتعز لا سيما في المدارس والمستشفيات ومحيطيهما. وأخبر السكان المنظمة عن حوادث شهدت قيام المقاتلين بشن هجمات من داخل الأحياء على الرغم من تواجد المدنيين في الجوار، الأمر الذي جعلهم عرضة لخطر شن هجمات انتقامية

---

[24] لم يتم أبداً الإعلان رسمياً عن مشاركة قوات برية من دول التحالف في القتال الدائر في اليمن ولكن جرى تأكيد الأمر في يوليو/ تموز 2015 عندما أوردت وسائل الإعلام الإماراتية مقتل ثلاثة من جنودها في اليمن.

[25] لا سيما مبدأ التمييز تحديداً؛ انظر على سبيل المثال الرابط التالي: https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule1 .

عليهم عند رد الجانب المقابل على مصدر إطلاق النار.

وفي سياق العمليات العسكرية، يتعين على جميع أطراف النزاع اتخاذ "جميع الاحتياطات الممكنة" لتفادي وتقليص حجم الخسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو إلحاق الضرر بالأعيان المدنية بصورة عارضة. ولا بد أن ينعكس ذلك في أساليب ووسائل القتال المتبعة بما في ذلك التحقق من هوية الأهداف للتأكد من أنها عسكرية وأن الهجمات بالتالي ليست هجمات عشوائية أو غير متناسبة، ودراسة إمكانية توجيه تحذير مسبق إن أمكن لتنبيه السكان بقرب شن هجوم وشيك قد يؤثر عليهم أو يهدد سلامتهم.[26]

وفي سياق الأعمال الحربية التي تدور رحاها داخل المناطق الحضرية، فإن تواجد مقاتلين أو مراكز عسكرية داخل المناطق المدنية لا يعفي الطرف الآخر من واجبه الذي يقتضي منه بحكم القانون الإنساني الدولي اتخاذ الاحتياطات الضرورية لتقليص حجم الخسائر بين المدنيين والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية. كما إن المدنيين في تلك المناطق لا يفقدون حصانتهم من التعرض للهجوم، ويجب أن يُؤخذ بالحسبان تواجدهم بأعداد كبيرة عند قيام الأطراف المتحاربة بشن هجمات أو هجمات مضادة.

وإن الهجمات التي يشنها مقاتلو الجانبين من داخل المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية في عدن وتعز وانطلاقاً منها واستخدام ذخائر غير دقيقة التوجيه بما يحول دون ضمان إصابتها لأهدافها بدقة تشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي وقد ترقى إلى مصاف جرائم الحرب.

وتُعد الحوادث التي يجري فحص تفاصيلها أدناه برهاناً على الأنماط التي أصبحت متجذرة على نحو متزايد على مدار الشهور الأخيرة من القتال مع تكرار تعرض الكثير من المناطق لهذا النوع من الهجمات في غضون الأسابيع أو الأشهر التي خلت.

ومن الصعب أو المستحيل في بعض الحالات القطع يقيناً بالمصدر أو الموقع الدقيق لنطاق تلك الهجمات نظراً لأن الأسلحة المستخدمة هي عبارة عن أسلحة "لإطلاق النار بشكل غير مباشر" ولا تعتمد على ضرورة وجود أفق بصري مباشر بين نقطة انطلاقها ومكان سقوطها. ويتأثر منحنى تحليق القذائف وسقوطها بعدة عوامل تتضمن السرعة وزاوية السقوط أو الإطلاق والفرق في الارتفاع بين موقع الإطلاق ونقطة ارتطام المقذوفة بالأرض والأحوال الجوية. ومن شأن مدى الأسلحة أن يشير إلى مصدرها المحتمل وخصوصاً في حالات تكرار الضربة أو القصف. ولكن يمكن أن تتعرض الذخائر لخلل فني وتسقط أو تنفجر على مسافات أقصر بكثير من هدفها المنشود بل وحتى على مقربة شديدة من مكان انطلاقها. فعلى سبيل المثال، قد تتعرض قذائف الهاون أو الصواريخ غير الموجهة بمدى 4-40 كم لخلل يؤدي إلى سقوطها دون انفجار أو أنه قد تنفجر على بعد مئات الأمتار فقط من مكان إطلاقها ما يزيد من صعوبة عملية تقييم نقطة إطلاقها بدقة لا سيما في حالات عدم تكرار ضرب نفس المنطقة.

الانتهاكات في عدن

تكرر قيام قوات الحوثي وصالح من مواقعها في شمال عدن وجنوبها بمهاجمة الأحياء الواقعة تحت سيطرة لجان

---

[26] انظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشان القانون الإنساني الدولي، القواعد 15 و16 و17 و19 و20. انظر كذلك البروتوكول الثاني، المادة 13(1).

المقاومة الشعبية وسط المدينة باستخدام قذائف الهاون وصواريخ غراد من عيار 122 ملم. ومن جانبهم، قام عناصر لجان المقاومة العشبية المناوئة للحوثي وصالح بإطلاق قذائف الهاون بشكل متكرر من داخل الأحياء التي يسيطرون عليها باتجاه المناطق الواقعة تحت سيطرة الخصم حسب اعتقادهم.

ولكونها الأحياء ذات الكثافة السكانية الأكبر مقارنة بغيرها، كان أثر القتال البري بين الجانبين أكبر ما يكون على الأحياء الواقعة تحت سيطرة لجان المقاومة الشعبية المناوئة للحوثي وصالح ولأنها تؤوي أيضاً عشرات الآلاف من المدنيين الفارين من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثي وصالح خوفاً من استهداف هذه المناطق بضربات التحالف الجوية بالإضافة إلى أسباب أخرى من قبيل شح المياه والكهرباء والخدمات الصحية فيها وغير ذلك من الخدمات الضرورية. وظل القتال البري في عدن مستمراً حتى نهاية يوليو/ تموز، أي إلى أن تم دحر قوات الحوثي وصالح منها، فيما لا يزال القتال بين الجانبين مستعراً في تعز حتى وقت طباعة التقرير الحالي.

الهجمات بالصواريخ (غير الموجهة)

البلوك 4 والبلوك 5، المنصورة، عدن، 1 يوليو/ تموز

أصاب وابل من الصواريخ مناطق في البلوك 4 والبلوك 5 المكتظين بالسكان في الساعة السادسة من صباح يوم 1 يوليو/تموز، وأدى إلى مقتل 13 شخصاً معظمهم من المدنيين وجرح 56 شخصاً آخراً (بينهم خمسة أطفال). وأخبر السكان منظمة العفو الدولية أن الصاروخين الأول والثاني قد سقطا بعد منتصف الليل بقليل على مقربة من سجن المنصورة المركزي في امتداد شارع السجن وما بين نقطتي تفتيش تابعتين للجان المقاومة الشعبية المناوئة لجماعات الحوثي وصالح المسلحة وتبعدان عن بعضهما حوالي 150 متراً. فقُتل على إثر ذلك أحد عناصر اللجان ويُدعى عبد أحمد عبدلي صبيحي (40 عاماً) أثناء تواجده في نقطة التفتيش التابعة للجان فيما جُرح عدد آخر من رفاقه.

كما قُتل بعض الضحايا أو أُصيبوا أثناء محاولتهم إنقاذ الضحايا الآخرين، وسقط بين القتلى الفتى أيمن عبد الله (17 عاماً) الطالب في الصف الثالث الثانوي الذي كان يقيم في الحي. وقالت والدته سهام لمندوبي منظمة العفو الدولية:

> *"كنا في المنزل نشاهد التلفاز لحظة حدوث الضربة الأولى بعد منتصف الليل بقليل. فتوجه أيمن للمساعدة قبل أن يسقط صاروخ آخر على الطريق الرئيسي ويتعرض لإصابة بليغة جراء الشظايا التي اخترقت جميع أنحاء جسده. وظل في المستشفى ثلاثة أيام قبل أن يلفظ أنفاسه بتاريخ 4 يوليو/تموز. كان أيمن أكبر أبنائي ولطالما أراد أن يمد العون للآخرين."*

وأصاب صاروخ ثالث سطح فندق إنفينيتي القريب فيما سقط الرابع على الطابق الرابع من مبنى فندق رويال كونكورد متسبباً بجرح ستة أشخاص من عائلة علي بينهم طفلان وثلاث نساء. ويُذكر أن الفندقين يُستخدمان لإيواء مئات النازحين من النزاع.

وكانت عائلة علي قد فرت من منزلها في منطقة المعلا التي وقعت تحت سيطرة جماعة الحوثي عقب اشتداد القتال والضربات الجوية هناك. وأُصيب الرضيع حافظ ناصر عبد الله (18 شهراً) ووالدته أمل (25 عاماً) بجروح خطيرة في الهجوم، وتحدثت أمل مع منظمة العفو الدولية وقالت عقب إصابتها بجروح متعددة بفعل الشظايا التي أصابت وجهها وصدرها وذراعها وساقها:

" سمعنا دوي انفجار صاروخين في مكان قريب فهُرعنا نحو السلالم كونها تقع وسط المبنى بعيداً عن الجدران الخارجية. ثم ساد الهدوء فعدنا إلى غرفنا قبل أن يضرب صاروخ آخر المبنى. وأُصبت بمعظم الشظايا وكذلك ابني حافظ الذي كان في أحضاني. واخترقت إحدى الشظايا رأسه وخرجت من عينه اليسرى متسببةً بتلف داخلي في الأعضاء. وفقد عينه وها هو يرقد في غيبوبة الآن. كما أُصيب رضيعي الآخر براء (3 اشهر) وزوجي ووالدتي وحماتها بالشظايا ولكن على نحو أقل خطورة لحسن الحظ."

وغادرت أنهار نجيب (55 عاماً) قبل أسبوعين من الهجوم رفقة ابنها وابنتها منزلهم الكائن في حي كريتر بعد سيطرة قوات الحوثي عليه لا سيما أن الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء قد أصبحت شبه معدومة هناك، وفروا من القتال مع شقيقها للإقامة في البلوك 4. وتحدثت أنهار مع منظمة العفو الدولية عن الهجوم الذي تسبب بإصابتها بالشلل:

" في منتصف ليلة 1 يوليو/ تموز سمعت دوي انفجار بينما كنت واقفةً في المطبخ. وشعرت فجأة بشيء في عنقي... وأصبحت مصابة بالشلل الرباعي، أي مشلولة في سائر مناطق جسدي فيما دون الرقبة. فلقد اخترقت الشظية عنقي تلك الليلة وخرجت من منطقة الفقرة السابعة. كنا قد انتقلنا حديثاً إلى منزلنا الجديد حيث اعتقدنا أننا في أمان هناك. ومن سوف يعتني بأسرتي الآن؟ فلقد كنت أرعى شقيقي خالدا البالغ من العمر 58 عاماً المصاب بإعاقة عقلية وابني أحمد (27 عاماً) وهو أبكم ومصاب بالصمم، وكذلك ابنتي ولاء (28 عاماً) التي تعاني من عجز في قدرتها على السمع بنسبة 60 بالمائة."

كان إسلام إبراهيم (8 سنوات) يلعب أمام منزله في البلوك 4 عند منتصف الليل تقريباً لحظة إصابته أثناء سقوط وابل من الصواريخ على المنطقة. وبينما كان مستلقياً على سرير الشفاء في المستشفى، وصفت والدته طبيعة إصاباته لمنظمة العفو الدولية قائلةً:

"كان في الخارج رفقة اصدقائه في الحي لحظة وقوع الانفجار، فهم اعتادوا على اللعب بعد الإفطار في رمضان. واخترقت شظية عنقه ولا زالت مستقرة فيها. ويرتدي دعامة للعنق كحل مؤقت للمشكلة كون الأطباء يخشون تحريك الشظية الآن خوفاً من أن يُصاب بالشلل."

ويسكن الصديقان سعيد ناصر سعيد (15 سنة) وبدر هلال ثابت (22 سنة) في البلوك 4 أيضاً، وكانا في محيط نقطة تفتيش الثانية التابعة للجان المقاومة الشعبية لحظة سقوط صاروخ آخر على تلك المنطقة المكتظة بالسكان. فاخترقت الشظايا حنجرة سعيد وأفقدته القدرة على النطق. كما أُصيب في رأسه وأعلى صدره الأيمن وساقه اليمنى. لم يكن بدر قادراً على الكلام أيضاً وتعرض لإصابات أكثر خطورة من صديقه بما في ذلك إصابته بعدة كسور في الوجه وجروح في البطن بفعل الشظايا وكسر في الأنف والأسنان ويحتاج إلى استبدال الغضروف في عظمتي الوجنة وكتفه الأيسر.

ثم استهدفت مجموعة أخرى من الصواريخ البلوك 4 والبلوك 5 ما بين الساعة 5:30 و6 صباحاً. واصاب أحدها منزل عائلة الجنيدي وتسبب بمقتل الرضيع قاسم محمد (16 شهراً) وإصابة والده اثناء نومهما وفق ما قاله أقاربهما لمنظمة العفو الدولية.

كما سقط على مقربة من ذلك المكان صاروخ أصاب غرفة فارغة في الطابق الثالث من المبنى المكون من ستة طوابق. واخترقت شظايا الصاروخ سقف شقة نجاة عبد الله أحمد الواقعة في الأسفل حيث كانت تغط في النوم رفقة أطفالها الخمسة ليجلب سقوط الصاروخ تبعات مأساوية على العائلة. فلقد أُصيبت ابنتها سامية (7 سنوات)

بإصابات بليغة وأُضطروا لبتر ساقها اليمنى وظلت ساقها الأخرى مكسورة. وأما شقيقها عبد الله (10 سنوات) وشقيقتها نهلة (14 سنة) فتعرضا لإصابات طفيفة. وقالت والدتهم نجاة لمندوبي منظمة العفو الدولية:

" وقع انفجار وفوجئنا بالسقف ينهال فوق رؤوسنا اثنا نومنا. واعتقدت أننا سوف نموت جميعاً. لقد قضى الصاروخ على ساقيّ سامية. فكيف عساها تعيش الآن؟ ولا مكان آخر لنا نقصده طلباً للسلامة، وليس لدينا أحد يساعدنا."

وادي حداد، المنصورة، عدن، 7 يوليو/ تموز

قامت الجماعات الموالية للحوثي وصالح بإطلاق رشقة أخرى من الصواريخ في حوالي الساعة 10 من مساء يوم 7 يوليو/تموز وفي الساعات الأولى من صباح اليوم التالي فقتلت سبعة مدنيين بينهم طفلان وامرأتان وجرحت عدداً آخراً في حي بيوت الجيش كونه كان يؤوي عائلات ضباط الجيش فيما مضى. ويُذكر أن الكثير من المدنيين الذين نزحوا جراء النزاع قد اتخذوا من هذا الحي مأوىً لهم.

وسقط بين ضحايا الهجوم امرأة واربعة رجال كانوا يقومون بتوزيع المساعدات الإنسانية على النازحين والمحتاجين في المنطقة. فلقد قضت شظايا الصواريخ على خلود محمد عبد الله الطايس (45 عاماً) تاركة ورائها أطفالها الثلاثة، وقتلت عمرو أكرم سائق السيارة التي كانت تستقلها خلود لتوزيع الغذاء والمساعدات الأخرى. وجُرح في الهجوم ثلاثة من رفاقهما المتطوعين حيث أُصيب أحدهم واسمه محمد خالد سعيد علي (26 عاماً) بإصابات خطيرة ولا زال يرقد في غيبوبة حتى الآن. ومتحدثةً مع مندوبي منظمة العفو الدولية، قالت كفاء شقيقة خلود:

" حصلت الضربة بحلول الساعة 11 أو 12 ليلاً. وكنا قد توجهنا في وقت سابق إلى البريقة بحثاً عن غاز الطهي لتزويد بعض عائلات النازحين به. وكنا نستقل سيارتين، ثم عدنا من البريقة إلى المنصورة وتوجهنا إلى فندق ريان الذي يؤوي عائلات النازحين فيما توجهت خلود لجلب الحمالة من أشخاص استعاروها في حي بيوت الجيش لحمل جثث القتلى الذين سقطوا في هجوم سابق ثم كانت تنوي توزيع بعض الأغذية في المنطقة. ولكن أُصيبت سيارتهم وقُتلت خلود حيث بُترت ذراعها الأيسر وأُصيبت بالكثير من الإصابات الأخرى. كما قُتل السائق عمرو حكم فيما أُصيب حمزة وشابان آخران كانا معهم في نفس السيارة. ولطالما حرصت خلود على مساعدة الآخرين وقضت نحبها وهي تقوم بذلك. وتوفيت تاركة ورائها ثلاثة أولاد. ابنها يبلغ من العمر 12 عاماً وابنتها تبلغ 15 عاماً فقط".

وفي أحد مستشفيات المدينة، عثرت منظمة العفو الدولية على محمد خالد سيد علي الذي تعرض لإصابات خطيرة في الرأس ولا زال يرقد في غيبوبة حتى الآن. ولا يعرف الأطباء حتى الساعة مدى الأضرار طويلة الأمد التي لحقت به. وأخبر عمه منظمة العفو الدولية أن ابن أخيه قد نشط كثيراً منذ اندلاع النزاع في جمع الطعام والمساعدات الإغاثية وتوزيعها على المتضررين جراء النزاع.

وفي نفس الوقت تقريباً، أصابت صواريخ أخرى الطابق العلوي في إحدى البنايات القريبة حيث تقيم عائلة الهلالي، فقُتلت فوزية أحمد زين وابنها سلطان خالد صالح الهلالي (15 عاماً) وابن أخيها إبراهيم خليل (6 سنوات) فيما جُرحت ابنتها البالغة من العمر 10 سنوات. وقال خالد صالح الهلالي ما يلي لمنظمة العفو الدولية:

" غادرنا منزلنا في الحوطة بمحافظة لحج قبل شهرين جراء النزاع. وجئنا أولاً إلى البلوك 22 حيث أقمنا شهراً قبل أن ننتقل إلى وادي حداد. ولم أكن متواجداً في المنزل لحظة سقوط الصاروخ عليه. لقد كان الأمر مروعاً

حيث قُتلت زوجتي وابني وحفيدي فيما لحقت بابنتي لينا إصابة في عينها ولكنها تحسنت الآن ولله الحمد. كما قُتل آخرون في الحي تلك الليلة جراء الضربة".

وأخبر جيران الهلالي منظمة العفو الدولية أن رجلين آخرين هما جنبلاط صالح فاضل (32 عاماً) ونجيب الصهيب (في أواخر العشرينات من عمره) قد قُتلا أيضاً في ضربة أخرى على مقربة من مكان إقامة عائلة الهلالي.

ومن خلال معاينة آثار الصاروخ على سطح البناية وسقف الشقة في الأسفل ووصف بقايا الذخيرة المنفجرة الذي زود الجيران منظمة العفو الدولية به بعد أن التقطوها من المكان، فيمكن القول أن الضربة ناجمة عن سقوط صاروخ غراد من عيار 122 ملم وهي تشبه بقايا الذخائر التي تم العثور عليها في مواقع أخرى.

وقبل أسبوعين من ذلك التاريخ، أي في 24 يونيو/حزيران، أصاب أحد الصواريخ في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل شقة عائلة صالح الكائنة في الطابق العلوي من بناية مكونة من أربعة طوابق وتقع في حي مدينة الإنماء، وتسبب بمقتل أحد المارة واسمه شياع محمد وجرح تسعة أفراد من عائلة صالح. وتُظهر اللقطات المصورة عقب سقوط الصاروخ بقليل أن صاروخاً من طراز غراد وعيار 122 ملم[27] قد سقط على الجانب الجنوبي للبناية وأنه قد أُطلق على الأرجح من جهة تمركز القوات الموالية للحوثي وصالح في حي التواهي الواقع تحت سيطرتهم على بعد 5 أو 6 كم جنوباً.

الهجمات باستخدام قذائف الهاون

حي الشرقية وحي الغريبة، دار سعد، عدن، 5 و7 يوليو/ تموز

تكرر قيام الجماعات المسلحة الموالية للحوثي وصالح بقصف منطقة دار سعد الواقعة تحت سيطرة لجان المقاومة الشعبية المتمركزين في شمال وغرب المنطقة. ووقع أحدث تلك الهجمات وأكثرها فتكاً بتاريخ 19 يوليو/تموز 2015 فيما يظهر أنها "المعركة الأخيرة" في سياق القتال الشرس الذي دار بين الجانبين وانتهى بخسارة جماعات الحوثي وصالح للمناطق التي كانت تسيطر عليها في عدن منذ أبريل/ نيسان 2015. ووفق ما جاء على لسان الدكتور الخضر الأسور مدير مديرية الصحة في عدن، فلقد قُتل 45 شخصاً وجُرح 123 آخرون معظمهم من المدنيين وبينهم عشرات الأطفال.[28]

وأصابت إحدى قذائف الهاون منزل أحمد سالم حسن في الثانية من صباح يوم 7 يوليو/ تموز وتسببت بمقتل ابنته آيات (7 سنوات) وشقيقتها أعياد (18 سنة) وعمتهما آمنة حسن سالم وإصابة سبعة من أقاربهن معظمهن من النساء والأطفال. وفقدت إيناس أحمد (27 سنة) عينها في الحادثة وأُصيبت بعدة إصابات أخرى. وقالت إيناس لمندوبي منظمة العفو الدولية:

---

[27] يمكن مشاهدة بقايا الصاروخ عقب سقوطه مباشرة كما تظهر في مقطع الفيديو التالي:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/755143/%D8%AC%D8%B1%D8%AD%D9%89-%D8%A8%D9%82%D8%B5%D9%81-%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A-%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D9%86
.

[28] أخبرت منظمة أطباء بلا حدود مندوبي منظمة العفو الدولية أنها استقبلت 206 مرضى بتاريخ 19 يوليو/ تموز عقب الهجوم الذي وقع على دار سعد، وصل 42 منهم متوفين.

"كنا نياماً عندما سمعنا سماع اصوات القصف القريبة. فأخبرنا شقيقنا بأن نرتدي عباءاتنا وأن نتوجه إلى منزل أقاربنا الذي يبعد مسافة أكبر (عن خط الجبهة). وكنا عند باب المنزل نهم بالخروج منه لحظة سقوط القذيفة. فنحن نشعر بالرعب جراء القتال والانفجارات ولكن لا مكان آخر لنا نقصده فنحن فقراء جداً."

وعلى بعد بلوك واحد في حي الغربية، قُتل صالح أنيس عياش نسيم (23 عاماً) فيما أُصيب اثنان من جيرانه هما حسن صالح (45 سنة) وزاهر عز الدين أحمد (27 سنة) عقب سقوط قذيفة هاون وسط الزقاق الذي كانوا يقفون فيه بتاريخ 7 يوليو/تموز.

وعُثر على بقايا قذائف الهاون في موقعي الهجومين. وأخبر سكان الحيين منظمة العفو الدولية أن الضربات تتكرر كثيراً على المنطقتين، وشاهد مندوبو المنظمة مقاتلي اللجان المناوئة للحوثي متمركزين داخل مدرسة عمر بن الخطاب في الحي وقال السكان أن المقاتلين غالباً ما يقومون بإطلاق قذائف من جوار المدرسة ومناطق أخرى في الحي باتجاه مواقع الجماعات الموالية للحوثي وصالح على بعد بضعة كيلومترات – الأمر الذي يعرض السكان للخطر واحتمال شن هجمات انتقامية على تلك المناطق رداً على إطلاق النار منها. وأخبر أحد السكان منظمة العفو الدولية بما يلي: "*هم يتقاتلون فيما بينهم ونحن عالقون بينهم ولا مكان آخر لنا نتوجه إليه*".

وفي 5 يوليو/تموز، جُرحت سعود عامر (52 عاماً) إثر سقوط قذيفة هاون أثناء توجهها لجلب الماء من صنبور المياه الذي يبعد بضعة أمتار عن الجانب الجنوبي من مدرسة عمر بن الخطاب. وأدى الهجوم إلى بتر ساقيها، وتحدثت إلى منظمة العفو الدولية قائلةً:

"كنت منشغلة بملء الصفيحة (جريكان) بالماء لحظة سماعي لانفجار قريب. فتوجهت غريزياً للوقوف إلى جانب جدار المدرسة للاحتماء به نظراً لأنه جدار مرتفع. ثم وقع انفجار ثانٍ قذفني في الهواء وطارت ساقي اليمنى منفصلة عن جسدي فيما أوشكت ساقي اليسرى على الانفصال هي الأخرى؛ ولم يبق ما يعلقها بجسمي سوى الجلد. ثم فقدت الوعي واستيقظت لأجد نفسي في المستشفى. وتراودني الكوابيس على الدوام وأصحو من نومي وأنا أرتعد."

وقبل أسابيع، أي في 12 يونيو/ حزيران، فقد الفتى حمادة عدنان يحي (12 عاماً) ساقه اليمنى جراء سقوط قذيفة هاون على جدار قرب منزله في حي الصندقة بدار سعد. وقال والده لمنظمة العفو الدولية: *"توجه في الثامنة صباحاً لجلب بعض الماء من خزان الحي. وسقطت قذيفة هاون فجأة على جدار بجانب الخزان واخترقت إحدى الشظايا أعلى فخذه الأيمن. واضطُر الأطباء إلى بتر كامل الساق كما غطت الجروح جميع ظهره. واضطُررنا بعد الهجوم إلى مغادرة الحي والانتقال للإقامة في الإنشاءات (غربي دار سعد). ولكن وقعت هجمات هناك أيضاً."*

ومعظم سكان الحي هم من الفقراء ويقيمون في منازل متهالكة وصغيرة مكونة من طابق واحد لا توفر أي نوع من الحماية ضد قذائف الهاون والصواريخ التي يطلقها مقاتلو الحوثي وصالح والتي تفتقر للدقة اصلاً بما يجعلها غير قادرة على إصابة مواقع لجان المقاومة الشعبية على فرض أنها موجهة نحوهم مع أنه يظهر أن معظم هذه القذائف والصواريخ يتم إطلاقها على نحو عشوائي. *وعلاوة على ذلك، فإن السكان في هذه المناطق معرضون أيضاً لخطر الأسلحة التي يستخدمها مقاتلو المقاومة الشعبية ضد جماعة الحوثي، والتي تعد قديمة، وهكذا من المرجح ألا تصيب الهدف.*

بلوك 6، المنصورة، 6 يولي/تموز

في الساعة 2 من صباح يوم 6 يوليو/تموز، قُتل وجُرح عدد من اللاجئين الصوماليين الفارين من النزاع في بلادهم عقب هجوم طال إحدى المدارس الواقعة جنوب شرقي حي بلوك 6 سبق وأن آووا إليها.

وقُتلت عصب مختار محمد (8 سنوات) في الهجوم، فيما جُرح شقيقها مهدي (11 سنة) عقب إصابته بشظية في رأسه. وقال والد الطفلين لمنظمة العفو الدولية أن ثلاثة أطفال آخرين قد قُتلوا وهم بهجة وسامية نور الدين (7 سنوات و11 سنة) وفارس محمد (15 سنة) فميا جُرح عدد آخر من الأطفال أيضاً:

" غالباً ما شهدت المنطقة وقوع هجمات ولكنها لم تصل إلينا أبداً، قبل أن تُقصف المدرسة بشكل مباشر تلك الليلة. ودب الرعب وانتشرت الدماء في كل مكان. وتعرضت طفلتي الصغيرة لإصابة بليغة في رأسها وما كان بالإمكان إنقاذ حياتها."

وفقدت فاطمة غيلاني (17 عاماً) عينها اليسرى في الهجوم، وكونها لا تتحدث العربية، فلقد أوحت بالإيماءات والإشارات أن الهجوم المفاجئ على المدرسة قد تسبب لها بإصابة سيئة. وأخبر أطباء المستشفى منظمة العفو الدولية أن التلف الذي لحق بعينها اليسرى كان كبيراً ما اضطرهم لاستئصالها بالكامل.

وأخبر ناجون من الهجوم منظمة العفو الدولية أن ستة أو تسعة لاجئين، جميعهم من النساء والأطفال، قد قُتلوا جراء الهجوم. ولا يعلم هؤلاء ما إذا كان الأشخاص الذين شاهدوهم ممددين بلا حراك وسط بركة الدماء غائبين عن الوعي أم قتلى. وآثر بعض الناجين مغادرة عدن بأكملها. وأخبر أحد اصدقاء الناجين من الهجوم منظمة العفو الدولية بما يلي: *" نحن نعمل كعمال بالمياومة وها هي الحرب قد حرمتنا من العثور على عمل ولا نتلقى مساعدة من أية جهة. وعليه، فيحاول الناس التوجه إلى أماكن أكثر أمناً من الحرب الدائرة هنا في عدن"*. وعلى الرغم من عدم العثور على بقايا قذيفة الهاون في موقع الهجوم، فتشير الأضرار التي خلفتها إلى أنها كانت قذيفة هاون على الأرجح. وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية المدرسة، كان بإمكانهم سماع صوت إطلاق قذائف الهاون من على مسافة قريبة منها. وقال الناجون من الهجوم أنهم يسمعون باستمرار صوت القتال يدور على مقربة من المدرسة وأن مقاتلي لجان المقاومة الشعبية المناوئة للحوثي وصالح ينشطون في المنطقة.

وتحولت مناطق أخرى بغير إرادتها إلى خطوطٍ فاصلة على طول جبهات القتال بين الجانبين من قبيل حي البساتين (شمال حي الشيخ عثمان) الذي شهد مقتل طفلة اسمها هنادي أحمد محمد حارب (3 أعوام) على إثر سقوط قذيفة هاون على مكان لعبها أمام منزل أسرتها رفقة شقيقتها صفاء (4 أعوام) عصر يوم 10 يونيو/حزيران. وقالت والدتها، جُماع علي، لمنظمة العفو الدولية أن تلك كانت هي المناسبة الأولى التي تسقط فيها قذائف هاون على الحي ما حمل الكثير من سكانه على مغادرة المنطقة. واستذكرت تفاصيل الضربة قائلةً:

" في حوالي الساعة 5 من مساء ذلك اليوم، سقطت قذيفة هاون بجانب مسجد الرحمة وهي أول مرة يتعرض الحي فيها للقصف. وكانت هنادي وصفاء تمسكان بأيادي بعضهما البعض ولكن صفاء لم تُصب بأذى بينما شُطر جسد هنادي إلى نصفين."

الانتهاكات في تعز

يشبه تداخل خطوط جبهات القتال في مدينة تعز ما يحدث في عدن على الكثير من الصُعد لا سيما مع سيطرة لجان

المقاومة الشعبية على أحياء في وسط المدينة مقابل سيطرة جماعات الحوثي وصالح على أطرافها والريف المحيط بها. ولكن على النقيض من الوضع في عدن، فلقد وثقت منظمة العفو الدولية استخدام الدبابات في تعز من قوات الطرفين داخل المدينة بما في ذلك إطلاق قذائفها على الأحياء السكنية. وأخبر سكانٌ من المدينة وأريافها منظمة العفو الدولية عن حوادث شهدت قيام مقاتلين من الجانبين بشن هجمات من داخل الأحياء على الرغم من تواجد المدنيين فيها، الأمر الذي يجعلهم عرضة للخطر عند قيام الطرف المقابل بالرد على مصادر النيران.

منطقة الكوثر خلف مسجد الروضة، 10 مايو/ أيار

تسبب قذيفتا هاون سقطتا على التوالي بمقتل ستة مدنيين بينهم ثلاثة أطفال هم هبة (17 سنة) والشقيقان محمد وحمزة (17 و11 سنة على التوالي) وجرح امرأتين في منطقة الكوثر. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية استذكرت مريم تفاصيل الحادثة التي أودت بحياة والدتها وشقيقتها قائلةً:

" عندما سمعنا صوت قذائف الهاون في وقت متأخر من صباح يوم الأحد 10 مايو/ أيار، هُرعنا جميعاً نحو الطابق الأرضي من المبنى للاختباء فيه رفقة جيراننا. وكان ذلك وقت سقوط القذيفة الأولى على الطابق الثاني في المبنى وتسببها بمقتل والدتي صباح وشقيقتي هبة (17 سنة) فيما سقطت قذيفة الهاون الثانية في الفناء الخارجي. وتعرضت أنا وشقيقتي الأخرى للإصابة."

كما قُتلت والدة علي، جار مريم، وأربعة من أشقائه وشقيقاته في الهجوم. وأكد تفاصيل الواقعة قائلاً:

" سقطت قذائف الهاون في الساعة 11:30 تقريباً على منزلنا الذي يقع خلف مسجد الروضة. وجاءت القذائف من جهة المنطقة المالية (على بعد 350 متراً إلى الجنوب من منطقة الكوثر) التي يتمركز فيها جنود الحوثي وصالح بما لديهم من معدات وعتاد عسكري. وتسبب القصف بمقتل والدتي نجيبة وشقيقاتيّ محمد (17 سنة) وحمزة (11 سنة) وشقيقتايّ رحاب (19 سنة) ورنا (16 سنة). كما قُتلت جارتنا صباح وابنتها اثناء محاولتهما القدوم إلى منزلنا للاحتماء بداخله... وتتمركز قوات المقاومة على الطريق الرئيسي" .

وشاهد باحثو منظمة العفو الدولية نقطة تفتيش تابعة للجان المقاومة الشعبية متمركزة على الطريق الرئيسي (عند مدرسة الشعب) التي تبعد حوالي 150 متراً إلى الجنوب من منطقة الكوثر. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من إثبات أن مصدر الهجوم جاء من المواقع المحددة التي ذكرها الشهود على الحادثة.

سوق القات (المقوات)، حي العصيفرة، 19 مايو/ أيار

قُتلت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها فيما أُصيبت شقيقتها البالغة من العمر 35 عاماً أثناء وقوع صدامات مسلحة بحي العصيفرة (على بعد 100 متر إلى الشرق من سوق القات) بين مقاتلي لجان المقاومة الشعبية والجماعات الموالية للحوثي وصالح. وتحدث شقيق الضحيتين مع منظمة العفو الدولية واصفاً تفاصيل الليلة التي شهدت الحادثة:

" في ليل 18 مايو/ أيار، جاء مسلحون يتبعون حمود سعيد المخلافي (زعيم لجان المقاومة الشعبية) إلى حينا وحي شارع الأربعين المجاور يستقلون دبابة ومركبات أخرى مع مسلحين وبدأوا يطلقون النار من بين منازلنا. فطلبنا منهم مغادرة المنطقة ولكنهم رفضوا واستمروا في إطلاق النار طوال الليل وهم يتمركزون بين بيوتنا."

وتابع قائلاً:

" وفي الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم التالي (19 مايو/ أيار)، عاد رجال لجان المقاومة الشعبية بدباباتهم إلى المقوات (سوق القات) وأطلقوا قذائفهم باتجاه الحوجلة وهي منطقة سكنية تقع تحت سيطرة الحوثيين، أي أنهم كانوا يطلقون النار على مدنيين مثلنا. ثم وقعت اشتباكات مسلحة حينها وجاءت المركبات محملةً بالمسلحين (من لجان المقاومة الشعبية) يحملون قاذفات (آر بي جي) وصواريخ لاو. وبدأوا بإطلاقها من بين منازلنا باتجاه جبل الوحش وغيره من المناطق. فرد الحوثيون بأسلحتهم المضادة للطائرات وأصابوا الطابق الثالث من منزلنا وأصابوا المطبخ تحديداً الذي تصادف وجود شقيقتاي فيه حيث كانت سارة تقف على مقربة من نافذته فأصابتها الشظايا بسائر أنحاء جسدها وتوفيت على إثرها. وأما شقيقتي الأخرى فكانت تهم بمغادرة المطبخ ولكنها أُصيبت أيضاً وترقد في المستشفى حالياً وحالتها سيئة. ولا تعلم بعد أن شقيقتها قد توفيت. ولقد نزح الكثير من سكان الحي بسبب تواجد مسلحي لجان المقاومة الشعبية فيه وغادر المزيد من السكان عقب تعرض منزلي للقصف. وكان يجدر بالمقاتلين أن يشنوا هجماتهم من أماكن بعيدة عن المدنيين ولكنهم آثروا عوضاً عن ذلك القتال والاختباء بين الأحياء السكنية واستخدام سكانها كدروع بشرية لحماية أنفسهم مقابل تعريض أرواح المدنيين للخطر."

حي المرور، 13 مايو/ أيار

بُترت ساق أحمد البالغ من العمر 25 عاماً جراء سقوط قذيفة دبابة على منزل جاره محمد أثناء زيارته له. وأخبر محمد الذي كان شاهداً على الحادثة منظمة العفو الدولية بما يلي:

" بتاريخ 13 مايو/ ايار 2015 وأثناء جلوسنا داخل المنزل، بدأ الحوثيون بإطلاق قذائف البازوكا باتجاهنا بسبب تواجد عناصر المقاومة في الحي. وتمركزت إحدى دبابات لجان المقاومة أسفل بناية منزلي حيث أقيم في الطابق الثالث. وعندما طلبت منهم أن يغادروا المكان أخبروني أنهم سوف يدمرون المنزل فوق رأسي وأنه لديهم دبابة، فالتزمت الصمت ولم أتجادل معهم. كانوا حوالي 20 مسلحاً مدنياً ولكنهم ليسوا من أهل الحي. وقاموا بوضع عدة متاريس وشغلوا البناية المقابلة التي كانت فارغة ومغلقة قبل دخولهم إليها. وبينما كنت تلك الليلة مع جاري أحمد نتناول (نخزن) القات في غرفة المعيشة، سمعنا في حوالي الساعة 11:30 مساءا دوي انفجار. وكنت على ما يرام ولكنني سمعت أحمد يصرخ قائلاً: رجلي. رجلي. وفي اليوم التالي وعندما توجهت إلى المنزل رأيت أن قذيفة الدبابة قد اخترقت ثلاثة جدران. ويظهر أنها كانت قادمة من جهة تمركز دبابة الحوثيين أمام مدرسة 26 سبتمبر (التي تقع على بعد 200 مترا شمال غرب منزله) والمعهد الفني."

حارة الصفار، منطقة الروضة، 9 و11 و20 مايو/ أيار

تخضع منطقة الروضة الواقعة إلى الشمال الشرق من وسط المدينة لسيطرة لجان المقاومة الشعبية على النقيض من الأحياء المحيطة بها والتي تسيطر عليها جماعات الحوثي وصالح. وأثناء زيارة المنطقة في مايو/ أيار 2015، شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية مقاتلي لجان المقاومة الشعبية وهم يطلقون النار من داخل (الأزقة) بين المنازل الآهلة بسكانها المدنيين باتجاه المنطقة إلى الشمال التي تتمركز فيها القوات الموالية للحوثي وصالح.

ووثقت منظمة العفو الدولية تفاصيل ثلاث حوادث منفصلة شهدت مقتل مدنيين أو إصابتهم في حي الصفار[29] بالروضة. وعُثر في مواقع الهجمات على بقايا قذائف آر بي جي وهاون، وأخبر شهود العيان منظمة العفو الدولية أن المنطقة لم تشهد تواجداً للمقاتلين أو وقوع اشتباكات مسلحة وقت وقوع الهجمات.

ويسيطر مقاتلو لجان المقاومة الشعبية على حارة الصفار وتحيط بها مناطق تتبع لسيطرة مسلحي الحوثي وصالح (على بعد 2-3 كم تقريباً). وبالحكم على وصف سكان المنطقة للحادث، فيظهر أن الهجمات الثلاث الوارد ذكرها أدناه قد أُطلقت قذائفها من مواقع جماعات الحوثي وصالح. ويُذكر أن حي الصفار محصور بين مواقع تمركز جماعات الحوثي وصالح المسلحة إلى الشمال في شارع الستين ومحيطه (الطريق الدائري الذي يبعد حوالي 1 كم إلى 3.5 كم عن شارع الستين) ومواقع لجان المقاومة الشعبية على مقربة من مستشفى الروضة حيث لا يبعد أكثر من 200-500 متر عن جنوب مبنى المستشفى.

ووصف سامي عبده محمد لمنظمة العفو الدولية تفاصيل الهجوم الذي تسبب بمقتل أفراد من أقاربه وجيرانه وجرحهم في الساعة الخامسة من عصر يوم 9 مايو/أيار:

"كانت زوجتي وزوجة أخي تقومان بإعداد الكعك لحظة سقوط قذيفة هاون على المنزل وتتسبب بمقتل زوجة أخي سامية ثابت عبده محمد (30 عاماً) وإصابة زوجتي رمزية راجح عبد الله سعيد (29 عاما) وابنتي نورة (6 سنوات) وابنة شقيقي أميرة عمار عبده محمد (9 سنوات) وابنة جارنا لميس أحمد مرعش (4 سنوات) وابنه إقبال قائد (28 عاماً). حيث أُصيبوا جميعاً بشظايا القذيفة."

وأخبرت لينا السقاف منظمة العفو الدولية عن كيفية مقتل ابنتها ريم (7 سنوات) وزوجها إبراهيم في هجوم مشابه وقع بتاريخ 11 مايو/أيار. وقالت لينا أن جميع سكان الحي قد غادروا منازلهم عقب تلك الحادثة بما في ذلك الشباب الذين اعتادوا المكوث بعد رحيل عائلاتهم لحماية المنازل:

" في حوالي الساعة 5:30 من عصر يوم الاثنين الموافق 11 مايو/ أيار، حدث تبادل عشوائي لإطلاق قذائف هاون وسقطت ثلاث منها هنا حيث نقيم خلف مستشفى الروضة. وما أن فتحت الباب لزوجي حتى جاءت قذيفة الهاون الأولى باتجاهنا (فتسببت بقتل زوجها وابنتهما). وبينما هُرع الجيران لنجدتنا، سقطت القذيفة الثانية ولكنها لم تصب أحداً ولله الحمد. وأما القذيفة الثالثة فلقد تبعتنا إلى قسم الطوارئ في مستشفى الروضة وسقطت أمامه. وقام الجيران بنقلنا إلى مستشفى الروضة أولاً ثم إلى مستشفى اليمن الدولي... حيث تخضع المنطقة لسيطرة مسلحي حمود سعيد (زعيم لجان المقاومة الشعبية) ويتمركزون في الشارع الرئيسي لمنطقة الروضة على بعد بنايتين فقط. وعندما بدأت قذائف الهاون تنهمر علينا، لم نعلم الاتجاه الذي جاءت منه. ويقول البعض أنها أُطلقت من جبل جرة أو صبرة أو من قلعة القاهرة (على بعد 3-5 كم جنوباً). وأشعر كما لو أنني أعيش في حالة من القلق الدائم وحتى عندما أسمع صوت القتال وأنا داخل المستشفى، أهرع إلى الممر لأبكي، ماتت ابنتي ومات زوجي."

وقُتل الفتى تركي فؤاد الكامل (15 عاماً) أثناء لعبه أمام منزله في الخامسة من عصر يوم 20 مايو/ أيار. كما

---

[29] ينحصر حي الصفار بين مواقع تمركز جماعات الحوثي وصالح المسلحة إلى الشمال في شارع الستين ومحيطه (الطريق الدائري الذي يبعد حوالي 1 كم إلى 3.5 كم عن شارع الستين) ومواقع لجان المقاومة الشعبية على مقربة من مستشفى الروضة حيث يبعد ما بين 200-500 متر عن جنوب مبنى مستشفى الروضة.

جُرح في الهجوم عبد الباسط محسن (40 عاماً)، ويظهر على الأرجح أن الهجوم قد شنه مقاتلو الحوثي وصالح المتمركزين من المحتمل في شارع الستين. ووصفت أم يوسف، خالة تركي، تفاصيل الحادثة لمنظمة العفو الدولية قائلةً:

"كان تركي يلعب لحظة سقوط القذيفة الأولى بعيداً عنا، فركض نحو المنزل ولكن جاءت ثانية وأصابت منزلنا وهو يقف أمام الباب. وأصابت القذيفة المنزل ونحن داخله وامتلأ فجأة بالدخان والغبار. وكان هناك أطفال متجمهرين عند السلالم فذهبت أبحث عن أطفالي بينهم. وفتحت الباب وشاهدت تركي أمامي ينزف دماً. فلقد اخترقت الشظايا قلبه وكان يرتجف بصورة لاإرادية، فيما سقط عمه عبد الباسط على بعد خطوات منه دون أن يفقد وعيه. وكان تركي لا يزال على قيد الحياة عند نقله ولكن أدركت بأن وفاته كانت وشيكة لكثرة ما نزف دماً من رأسه وصدره. ولم يستفق من غيبوبته أبداً."

وأضافت قائلةً:

" من الطبيعي بالنسبة لنا أن نسمع أصوات القصف تدوي من على مسافة بعيدة. وها هو الحي الآن خالي من سكانه ولم يبق أحد هنا سوانا وبضع عائلات نظراً لسقوط قذيفة أخرى على الحي قبل أسبوعين تسببت بمقتل سامية ثابت، جارتنا التي تركت ورائها ثلاثة أطفال أُصيب أحدهم بالشظايا. وعقب وقوع الهجوم الأول، لم يبق في الحي سوى ثلاث أو أربع عائلات. وأما الآن، فحتى نحن نهم بالرحيل أيضاً."

ووفق ما أفاد به شهود العيان وسكان الحي، جاءت القذيفة من جهة شارع الستين الذي تسيطر عليه قوات الحوثي وصالح أي على بعد 1 أو 2 كم إلى الشمال من موقع سقوط القذيفة. وتمكنت منظمة العفو الدولية من تحديد هوية بقايا الذخيرة التي انفجرت في منزل عائلة الكامل واتضح أنها مقذوفة صُنعت إبان الحقبة السوفييتية بمدى يصل إلى 6 كم في حده الأقصى، ما يُشير إلى احتمال إطلاقها من إحدى المناطق التي تسيطر قوات الحوثي وصالح عليها.

حي عقبة الثورة، 26 أبريل/ نيسان

في الساعة 4:30 من عصر يوم 26 أبريل/ نيسان، تسببت شظايا قذيفة الهاون التي سقطت على أحد الأزقة الضيقة بمقتل الطفلين محمد سنان (سنتان) وابن خاله محمد مرشد (7 سنوات) وجرح ثلاثة من أبناء عمومتهما وهم سليمان (8 سنوات) وعبد العزيز فيصل (5 سنوات) وماريا (4 أشهر) اثناء لعبهم في الطابق الثالث من منزلهم.[30] وقال عم الطفل واسمه خالد سنان لمنظمة العفو الدولية:

" شاهدت ثلاثة أطفال ممددين على الأرض. كانوا يلعبوا في الطابق الثالث من البناية. وكان ثلث رأس محمد مرشد فقط بقي معلقاً بجسده. قمنا بنقله إلى أقرب مستشفى وهو مستشفى الثورة ثم إلى مستشفى الصفوة فمستشفى الروضة قبل أن ينتهي المطاف به في مستشفى اليمن الدولي. لقد كانت رحلة شاقة جراء نقص الوقود وعدم إمكانية المستشفيات تقديم المساعدة لحالات الإسعافات الأولية. توفي محمد سنان في مستشفى اليمن الدولي بعد ثلاث ساعات من سقوط القذيفة... ولا زلت كلما أغمضت عيناي حتى اليوم أشاهد المنظر المرعب ماثلاً أمام ناظري. فلم نتوقع ابداً أن تصل القنائف منازلنا، وعليه فلقد قررنا مغادرتها فيما بعد.

[30] عاين مندوبو منظمة العفو الدولية بقايا قذيفة الهاون التي سقطت هناك.

وشاهدنا مسلحي لجان المقاومة الشعبية يتمركزون بعيداً عن منزلنا" .

حي 7 يوليو، 12 مايو/ أيار

في حوالي الساعة 10:30 من صباح يوم 12 مايو/ ايار، أصابت إحدى قذائف الهاون أحد المحال الكائن وسط حي 7 يوليو، وأدت إلى مقتل خمسة مدنيين بينهم الفتاة إسلام (14 عاماً) وجرح أربعة آخرين بينهم رضيعة لم يتجاوز عمرها 10 أسابيع. ويبعد المحل حوالي 300 أو 400 مترا عن أحد مواقع لجان المقاومة الشعبية قرب مستشفى الروضة. والتقت منظمة العفو الدولية بأحد سكان الحي الذي كان شاهداً على الحادثة وساعد في نقل الضحايا إلى المستشفى. وقال الرجل:

"أنا أقيم في الحي وكنت جالساً مقابل موقع سقوط قذيفة الهاون على محل بيع أجهزة الكمبيوتر والاتصالات على الجهة المقابلة. وكانت خلود (25 سنة) وإسلام (14 سنة) وقد عرفت اسميهما لاحقاً، بصدد شراء بعض أواني الطهي من كشك الأدوات المنزلية بجانب المحل. وفجأة سقطت قذيفة الهاون وفر الجميع وأنا معهم. ولكنني عدت مباشرة وشاهدت كشك الأدوات المنزلية مدمراً وشاهدت الفتاتين تنزفان بين أكوام الأواني المنزلية. وشاهدت النصف العلوي لجسد صاحب الكشك وقد احترق فيما فُصل نصفه السفلي عنه. وهُرعت رفقة رجل آخر يملك سيارة نصف نقل من نوع هايلكس وصاحب محل الخضرة عبد العليم لرفع الجثث ونقلها ووضعها في السيارة ونقلها إلى مستشفى الروضة. وبُترت ساقا إسلام بالكامل ولكنها كانت لا زالت على قيد الحياة قبل أن تُتوفى في المستشفى في وقت لاحق ذلك المساء. وأما جسد شقيقتها خلود فقُطع إلى نصفين وتوفيت على الفور. وتبعثرت أحشاء صاحب محل الأدوات المنزلية وأشلاء جسده الممزق بين الأدوات والأواني. وقمت بانتشاله وقد توفي هو الآخر على الفور. وكان هناك ضحايا آخرون حيث أصابت الشظايا صاحب محل الملابس النسائية في عنقه أثناء جلوسه أمام محله وقضت عليه فوراً هو الآخر. كما قمت بانتشال سائق دراجة نارية كان يقف على مقربة من موقع سقوط القذيفة وأُصيب بشظايا في بطنه وتوفي على الفور. كما شاهدت إحدى النساء وبعض الفتيات يتلقين المساعدة من آخرين وشاهدت كذلك أناس يساعدون الدكتور الكمالي أمام محل البقالة الذي كان يجلس عنده. وقمنا بنقل جميع هؤلاء الأشخاص إلى مستشفى الروضة في نفس السيارة. وبناء على مكان سقوط القذيفة فلقد انطلقت من اتجاه معسكر قوات الأمن المركزي أو جبل صبر (إلى الشرق والجنوب، وكلا الموقعين تحت سيطرة جماعات الحوثي وصالح)."

الحي الزراعي، الشماسي، 15 مايو/ أيار 2015

تسببت قذيفة هاون بمقتل الطفلين أيهم أنيس (12 عاماً) ومحمد مازن المقطري (7 سنوات) وإصابة طفلَيْن آخرين وامرأة. كما فقد أمجد الوسابي (10 سنوات) إحدى عينيه فميا أُصيب محمد الكمالي (12 سنة) وأسمهان عبد الرحيم (25 سنة) بشظايا من القذيفة. وكان هؤلاء الأطفال يلعبون في احد الأزقة الضيقة لحظة سقوط القذيفة عصر يوم 15 مايو/ أيار، ويبعد الزقاق 200 مترا إلى الجنوب الغربي من إحدى نقاط التفتيش التابعة للجان المقاومة الشعبية المقامة عند المعهد الوطني للعلوم الإدارية في شارع عصيفرة. وفي حديثه مع منظمة العفو الدولية، وصف منذر محمد عبد الغني، عم الطفلين أيهم ومحمد مازن، تفاصيل الحادثة قائلاً:

" سمعنا انفجاراً في الحي في الساعة الثالثة بعد الظهر تقريباً (من يوم الجمعة، 15 مايو/ أيار). ثم سمعت صرخات وهُرعت إلى المكان لأشاهد شقيقي مازن يحمل ابنه محمدا الذي كان متوفياً وقد قُطعت ساقه. كما شاهدت ابن أخي أيهم وقد فُصلت رأسه عن جسده. وأُصيبت زوجة شقيقي أسمهان بشظايا كونها كانت تقف عند الباب تراقب الأطفال أثناء لعبهم. لقد كان مشهداً مرعباً ولم أعرف ما ينبغي علي فعله. وكنت قد

قلت للأطفال قبل الضربة بأن يلعبوا وسط الزقاق لاعتقادي بأنه أكثر أماناً ولكن اتضح أنه لم يكن كذلك."

كما وصف أحد الجيران واسمه عنتر عبده علي الصبري ما أوقعه الهجوم قائلاً:

"كنت وأصدقائي بعيدين عن الحي نوعاً ما لحظة وقوع الانفجار بعد صلاة العصر ذلك اليوم. وجاء طفل يُدعى محمد البدوي راكضاً وقد بدا على محياه الرعب والدم ينهمر من عنقه وثمة ثقب في رأسه جراء إصابته بشظية. كان الأطفال يلعبون قبيل وقوع الانفجار. فهم اعتادوا اللعب أيام الجمعة. وعندما توجهنا نحو الزقاق لنعرف ما جرى، شاهدنا محمد وأبيهم على الأرض. كانت الدماء قد غطت المكان وتلطخت جدران المنزل ونوافذه ببقايا دماغيهما. وتوفي محمد المقطري في السيارة أثناء نقله لمحاولة إنقاذه. وأما أبيهم فلقد توفي فور سقوط القذيفة في الزقاق. وتناثرت أشلاء جسده في سائر أنحاء المكان. كما أُصيب والدة محمد، أسمهان في ساقيها كونها كانت تقف أمام باب منزلها حيث سقطت القذيفة. وثمة طفل آخر هو أمجد الوسابي كان يلعب معهم وقتها وخرجت عينه اليسرى من محجرها قبل أن يُصار لاحقاً إلى تركيب عين اصطناعية له في مستشفى اليمن الدولي الذي عولج فيه."

وأضاف قائلاً:

"لا أعلم لماذا تم استهداف الحي الذي نقطنه، لقد كان ذلك ضمن قصف عشوائي بقذائف الهاون وسقطت ثلاث منها في ثلاثة أحياء متجاورة على التوالي. وبعد هذه الحادثة، غادر غالبية السكان المنطقة باتجاه القرى خوفاً من وقوع قصف جديد ولم تقم أية جهة حكومية أو خاصة بالتحقيق في الحادثة أو طرح اسئلة بشأنها."

وأخبر شهود عيان وسكان آخرون منظمة العفو الدولية أن قذائف الهاون جاءت من اتجاه مباني الإذاعة التي تسيطر جماعة الحوثي عليها في الجانب الشرقي من المدينة. وعثر مندوبو منظمة العفو الدولية في موقع سقوط القذيفة على بقايا قذيفة هاون أمريكية من عيار 81 ملم ويعود تاريخ صنعها إلى عام 1973 أو 1974، وهي إحدى أنواع الذخيرة التي تفتقر للدقة ولا يمكن تصويبها بما يضمن وصولها إلى هدفها بدقة، ما يجعل استخدامها محظوراً في مناطق سكن المدنيين.

قرية ظهرة القرضين (10 كم جنوب تعز)، 16 مايو/أيار

في عصر يوم 16 مايو/أيار، قُتل سبعة من المدنيين بينهم طفل في الخامسة من عمره وفتى في الثالثة عشرة وأُصيب 11 مدنياً (بينهم أربع نساء وأربع أطفال لم يتجاوز عمر أحدهم ثمانية أشهر) جراء سقوط ثلاث من قذائف الدبابات أمام أحد المنازل في قرية ظهيرة القرضين وبفاصل دقائق فيما بينها.

وقال أحد سكان القرية واسمه عبد الحميد: *"تقع القرية على بعد حوالي 10 كم إلى الجنوب من تعز ويفصلها عنها جبل صبر. وسمعنا صوت انفجار في الساعة 5:45 من مساء يوم السبت. وسقطت القذيفة الأولى أمام منزل أنور سعيد وقتلت زوجته دعاء. وهُرع القرويون إلى المكان وسقطت قذيفة أخرى بعد خمس دقائق فقتلت ستة أشخاص آخرين. وعندما وصلت عين المكان، شاهدت الجثث مبعثرة في أرجاء المكان وكانت الرضيعة أسرار (8 أشهر) متوفاة وملقاة تحت جثة والدتها، وعندما حاولنا سحبها اتضح لنا ان ساقها اليسرى قد فُصلت عن جسدها... فيما فصل رأس جاري رمزي عن جسده. وسقطت القذيفتان في نفس المكان ولا تبعدان أكثر من ثلاثة أمتار عن بعضهما فيما سقطت القذيفة الثالثة على مشارف القرية أي على بعد 200 مترا ولكنها لم تصب أحداً.*

وعندما سقطت القذائف بدأنا نجمع اشلاء الجثث ونساعد الجرحى وشعرت أنني على وشك أن أموت. لقد كان منظراً مرعباً."

وأما وزيرة، وهي من سكان القرية وكانت متواجدة في المكان وقت وقوع الهجوم، فوصفت كيف هبت هي لمساعدة الجرحى عقب سقوط القذيفة الثانية قائلةً:

"كنت أجلس في الشارع مع بعض نساء القرية وجارتي (فخرية عبد الله) والدة الطفلين (عزام وعاهد) اللذان توفيا. ثم سمعنا صوت صفير وشاهدنا شيئاً أسود اللون وخلفه لهب أحمر يشبه النار. فقفزنا وبدأنا نجري ونصرخ (دعاء...دعاء) كونها كانت أول من تلقى الضربة عقب سقوط القذيفة أمام منزلها. فوصلنا ووجدنا وقد تكومت على نفسها حيث كانت جالسة تقطع البطاطا أمام باب منزلها... ثم جاء رمزي (أحد سكان القرية) رفقة شقيقيه وجدي وأمجد للمساعدة وجاء معهم عبد الله عبد الغني (من سكان القرية أيضاً). وكنت أبحث عن أطفالي حين سمعت عبد الله يصرخ قائلاً: (انبطحوا على الأرض) وكان رمزي يحمل بطانية لف دعاء بها. وعندما سقطت القذيفة الثانية صرخ رمزي قائلاً: الله أكبر ثم انفجرت فيه. وركضت كي أنقذ الناس وسمعت عاهد يناديني قائلاً: " يا عمة ساعديني فأنا مصاب. فاقتربت من رمزي ولاحظت أن رأسه قد فُصلت عن جسده وتوجهت نحو عزام وكان ينادي والدته قائلاً: أنقذيني يا أمي. وكنت لا زلت أبحث عن أطفالي حينها بينما كنت أحاول إنقاذ الناس... ووجدت سيناء هزاع (من سكان القرية) ملقاةً على وجهها ومصابة بعنقها... وأصابت إحدى الشظايا ظهر أحلام واخترقته لتخرج من صدرها فيما قُطعت ساق رضيعتها أسرار."

وتحدث أحد أقارب القتلى واسمه يوسف عن شعوره بالصدمة وردة الفعل التي سيطرت عليه لحظة وصوله إلى عين المكان عقب سقوط القذيفة الثانية، وقال يوسف:

" عندما شاهدت الجثث واشلائها بدأت أصرخ ولم أعلم ما ينبغي علي فعله. وهُرع سكان القرية إلى المكان لمد يد العون ومحاولة إنقاذ من يمكن إنقاذه وجمع أشلاء جثث القتلى. وقُتل اثنان من ابناء أخي وهما عاهد (13 سنة) وعزام (5 سنوات). وجُرح والدهما شقيقي عبد الله ويرقد الآن على سرير الشفاء في المستشفى. ويعرف أن عاهدا قد قُتل كونه كان مستلقيا بجانبه ولكنه لا يعلم بمقتل عزام ولم نخبره بذلك بعد خوفاً على صحته."

وفي موقع الهجوم، عثر مندوبو منظمة العفو الدولية على بقايا قذيفة دبابة شديدة الانفجار سوفييتية الصنع من عيار 125 ملم ويُحتمل أنها أُطلقت من على مسافة 5 أو 8 كم. ووفق إفادات السكان، فلم تشهد المنطقة تواجدا لمسلحين أو أي صدامات مسلحة وقت وقوع الهجوم. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الجزم بمصدر القذيفة نظراً لامتلاك الجانبين للدبابات.

السواني، 24 مايو/ ايار

قُتل الجاران أنس (40 عاماً) وحسان (45 عاماً) أمام منزليهما فيما أُصيب جيرانهما محمد (40 عاماً) ورشيد (42 عاماً) وسعيد (31 عاماً) جراء سقوط قذيفة على الطابق الثاني من منزل حسان المكون من طابقين في الساعة 6:40 من صباح يوم 24 مايو/ ايار. وتحدث سعيد الذي فقد شقيقه أنس في الهجوم وأُصيب هو نفسه مع منظمة العفو الدولية وقال:

"في صباح يوم 24 مايو/ ايار، هز انفجار أركان المنزل عند حوالي الساعة 6:30 صباحاً. خرجنا مع الجيران لتفقد مصدر الانفجار فإذا بقذيفة دبابة قد اخترقت جدار منزل أحد الجيران. وبعد عشر دقائق وأثناء وقوفنا في الفناء، سقطت قذيفة ثانية وأصابت النافذة الشمالية للطابق الثاني من منزل جارنا حسن. وجاءت قذيفة الدبابة من جهة جبل جرة (الذي تسيطر عليه لجان المقاومة الشعبية ويقع على بعد 3 كم شمال غرب حي السواني). وقُتل شقيقي أنس وحسان وتعرض جارنا محمد لإصابة خطيرة في ظهره وهو يتلقى العلاج الآن في الأردن. ولحقت بي وبجاري رشيد إصابات في الساق. وترك حسن وراءه أبناء خمسة فيما ترك شقيقي أنس طفلة في الرابعة وزوجته الحامل في الشهر السابع."

وأضاف قائلاً:

"كانت تلك هي المرة الأولى التي تسقط فيها قذيفة دبابة على الحي وحملت سكانه على المغادرة خوفاً من وقوع المزيد من الضربات. وهذا ما حصل فعلاً حيث سقطت أربع قذائف أخرى في الأسابيع التالية وسقطت اثنتان منهن على منزل الأرياني وأصابت أخرى منزل محمد طارش فيما سقطت الرابعة في المقبرة اليهودية والحمد لله فلم يُقتل أحد أو يُجرح جراء سقوط تلك القذائف."

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد مصدر القذيفة وفقاً للمواقع التي ذكرها الشهود. إذ ينحصر الحي الواقع تحت سيطرة جماعات الحوثي وصالح بين منطقة جبل جرة الواقع تحت سيطرة لجان المقاومة الشعبية على بعد حوالي 3 كم إلى الشمال الغربي وبين موقع جماعات الحوثي وصالح الدائم الذي تتمركز فيه إحدى الدبابات واعتادت إطلاق قذائفها على حي المغاربة (على بعد 300 مترا إلى الجنوب من حي السواني) من هناك. وبالحكم على بقايا القذائف التي عُثر عليها في موقع الهجوم واتجاهها وآثار انفجارها ونمط الدمار الذي خلّفته، فيظهر أن قذائف الدبابات قد أُطلقت من جبل جرة الذي تتمركز فيه دبابات لجان المقاومة الشعبية وقت وقوع الهجوم.

الدمغة، 3 يونيو/حزيران

قُتل عبد الرحمن (55 عاماً) فيما أُصيب ابنه فارس (20 عاماً) رفقة أربعة آخرين من الجيران أثناء مشاركتهم في تقديم واجب العزاء في الحي. وأخبر فارس الذي كُسرت ساقه في الهجوم منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كنا نزور أحد أقاربنا عبد الوحيد للمشاركة في الجنازة وتقديم واجب العزاء، وفي الساعة الخامسة مساءا سقطت خمس قذائف أمام المنزل، فقُتل والدي عبد الرحمن وأُصبت أنا وأربعة آخرين من المشاركين في العزاء ولكنني لا أعرفهم. وعادة ما يقوم الحوثيون بإطلاق النار على المقاومة انطلاقاً من الحي فيقوم الجانب الآخر بالرد على النيران."

كما تواجد ابن عم فارس واسمه علي في العزاء وساعد في نقل الجرحى إلى المستشفى. وأخبر علي منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كنا في منزل قريب لنا في الدمغة من أجل تقديم واجب العزاء في وفاة ابنه البالغ من العمر 3 أعوام الذي قُتل في ضربة جوية استهدفت قلعة القاهرة. ويوجد للحوثيين موقعا دائماً بجانب مسجد الإحسان على بعد 300 مترا إلى الغرب من منزل قريبنا. وفي الساعة الخامسة مساءا، شاهدنا إحدى دبابات الحوثيين تمر من أمام المنزل متوجهة إلى أسفل التلة نحو المدينة. ووقفت على بعد 15 متراً من المنزل وبدأت بإطلاق قذائفها باتجاه الجنوب على

المستشفى الجمهوري الذي تتمركز المقاومة بجانبه (على بعد 2 كم من حي الدامغة الذي يقع على تلة). وعندما شاهدنا الدبابة تمر من أمام المنزل، أسرعنا في العودة إلى المنزل قبل أن يشتد القتال. ولكننا أخطأنا بمغادرة المنزل مباشرة عقب إطلاق الدبابة لست قذائف. إذ ردت المقاومة بعد دقيقتين بالضبط بإطلاق خمس قذائف هاون متتالية. وشاهدنا قذيفة الهاون الأولى وهي تسقط على مقربة من مكان وقوف الدبابة التي بدأت تتقهقر وتصعد نحو أعلى التلة في الجنوب عائدة إلى مركزها. وبينما كانت الدبابة تعود باتجاهنا استمرت قذائف الهاون بالسقوط. وكنا سبعة نقف في ممر المنزل لحظة سقوط القذيفة الرابعة على مقربة منا لتقتل عمي عبد الرحمن وتصيب ابنه فارس وقريب يبلغ من العمر 12 عاماً وهو يرقد حالياً مشلولاً في المستشفى إثر إصابة في رأسه تسببت بها إحدى الشظايا. واضطُررنا بعد تلك الحادثة إلى الانتقال للإقامة في صنعاء."

ازدياد أوضاع حقوق الإنسان سوءاً

أدى النزاع إلى تردي الأوضاع الإنسانية السيئة أصلاً جراء سنوات من الفقر وضعف الإدارة وعدم الاستقرار. وقبيل النزاع، كان 60% من سكان اليمن بحاجة إلى أحد أشكال المساعدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية سواء أكانت غذاء أم ماء أم رعاية صحية ومأوى. وأما الآن فإن 80% من سكان البلاد أو أربعة من كل خمسة يمنيين قد أضحوا بحاجة إلى الحصول على شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، الأمر الذي حدا بوكالات الأمم المتحدة إلى إعلان حالة للطوارئ من المستوى الثالث (أي سيئة جداً) للاستجابة للأزمة في اليمن.[31]

ولقد أدت الأزمة إلى انقطاع كبير في توفير الخدمات الأساسية في المدن والمناطق الريفية على حد سواء. فلقد أغلقت المدارس أبوابها في المناطق المتضررة بالنزاع منذ مارس/آذار، ما أدى إلى انقطاع العملية التعليمية. وتُستخدم الكثير من المدارس الآن لإيواء النازحين داخلياً فيما تتخذ الجماعات المسلحة من البعض الآخر منها كقواعد لها أو مراكز تدريب أو حجز فيما تعرض الباقي منها للاستهداف والتدمير جراء ضربات قوات التحالف الجوية. وأخبرت وزارة التربية والتعليم في صنعاء منظمة العفو الدولية أن نحو 600 ألف طالب وطالبة لم يتمكنوا من أداء امتحان شهادة الثانوية العامة نظراً لاستخدام المدارس كأماكن لإيواء النازحين داخلياً.

كما حرم تدمير محطات توليد الطاقة وشبكات توزيع الكهرباء مناطق في عدن وتعز من الحصول على التيار الكهربائي لفترات طويلة جداً، ما أخل بالخدمات الحيوية فيهما من قبيل توفير إمدادات المياه والرعاية الصحية وأثر على جميع مناحي الحياة بالنسبة للسكان المدنيين. وفي ظل عدم توفر الكهرباء أو الوقود، اضطُرت المخابز لإغلاق أبوابها[32] ولحق التلف بالأغذية القليلة المتوفرة نظراً لتعذر تبريدها.

كما أدى انقطاع الكهرباء والوقود المطلوبين لتشغيل مضخات المياه إلى زيادة صعوبة الحصول على المياه التي كان يصعب الحصول عليها أصلاً جراء النزاع وشح مصادرها وتردي البنية التحتية الخاصة بها [33] جراء الأضرار التي لحقت بشبكات توزيع المياه والصرف الصحي.[34] وأدى شح الوقود المطلوب لضخ المياه ونقلها وارتفاع ثمنه إلى

---

[31] اليمن: الإعلان عن أعلى مستويات الاستجابة لحالات الطوارئ في غضون ستة أشهر، 1 يوليو/ تموز 2015 (http://www.unocha.org/top-stories/all-stories/yemen-highest-emergency-response-level-declared-six-months). بيان ألقاه مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ستيفن أوبرايان، أمام مجلس الأمن بتاريخ 28 يوليو/ تموز 2015 (https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/UNSC-%20Yemen%20-%2028%20July%2015%20-%20USG%20O%27Brien%20as%20delivered.pdf).

[32] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5 مايو/ أيار 2015 (https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=10152985802827830&id=44015482829)؛ "اليمن: نظرة على الأوضاع الإنسانية في عدن وصنعاء" منظمة أطباء بلا حدود، 30 يونيو/ حزيران 2015 (http://www.msf.ie/sites/ireland/files/yemen_-_update_situation_and_msf_activities_30.06.15.pdf).

[33] انظر على سبيل المثال "إدارة المياه الجوفية والتنمية الزراعية في اليمن" 2009 (http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_wat/wat_pdfs/meetings/ws0109/2_Yemen_Salem.pdf).

[34] "حرمان ثلثي الشعب من المياه النظيفة في اليمن التي مزقها النزاع" 26 مايو/ أيار 2015

زيادةٍ مضاعفة في أسعار المياه ما جعلها تصبح في متناول القلة القليلة فقط. وبالمحصلة، ثمة نسبة متزايدة من السكان أصبحت تضطر لاستخدام المياه غير الآمنة وتلك المستخرجة من مصادر ملوثة.

وأجبر نقص الماء والكهرباء والخوف من ضربات قوات التحالف سكان أحياء كريتر وخورمكسر والمعلا وغيرها من مناطق عدن التي كانت تخضع لسيطرة الحوثيين في السابق إلى مغادرتها والنزوح عن منازلهم. وأثناء زيارة مندوبي منظمة العفو الدولية إلى كريتر أوائل يوليو/تموز، أخبرتهم القلة القليلة الباقية من السكان المنهكين الذين لم يغادروها أن خدمات الكهرباء والماء مقطوعة منذ أكثر من شهرين. وقال ابو إبراهيم أحد سكان الحي: *"نُجبر على العيش كالجرذان في الظلام والحر الخانق، وفوق ذلك كله، فنحن نصوم رمضان. اصبحت الحياة لا تُطاق".*

وقال أحد العاملين في طواقم الإسعاف بأحد المراكز الصحية: "*ما هي الكهرباء؟ لقد انقطعت منذ فترة طويلة جداً بحيث نسينا ما هي. وكانت خدمات المياه تصلنا بشكل متقطع ولكنها انقطعت بالكامل منذ 10 ايام كما لا توجد تغطية للاتصالات الهاتفية في المنطقة. ومن الصعب جداً إدارة المستشفى في ظل هذه الظروف إذ يجعل انقطاع الكهرباء والماء من الحياة أمراً لا يُطاق خصوصاً مع ارتفاع درجات الحرارة والصوم نهاراً في رمضان".*

وصحيحٌ أن آثار تضرر البنية التحتية بادية للعيان، ولكن يصعب تحديد الجهة المسؤولة قطعاً عن ذلك جراء تضارب الروايات لدى الأطراف المتحاربة وأنصارهم. فلقد أُلقي باللوم على كلٍ من ضربات قوات التحالف والقصف الذي تقوم به الجماعات المسلحة على صعيد الأضرار التي لحقت بمحطات توليد الطاقة الكهربائية في عدن خلال أبريل/نيسان ومايو/أيار ويونيو/حزيران وخزان الماء في برزخ بمنطقة جبل حديد، ما أدى إلى انقطاع خدمات الماء والكهرباء عن كثير من المناطق لاسيما كريتر وخورمكسر والمعلا والتواهي، كما أُلقي باللوم ايضاً على ضربات التحالف والقصف الذي تنفذه الجماعات المسلحة.

وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة عن وقوع الأضرار التالية في عدن خلال أسبوع واحد فقط:

> *"تضررت خزانات المياه في مستشفى الجمهورية ومجمع المعلا الصحي في عدن جراء القتال الذي دار هناك الليلة الماضية، واصبحت المنشأتان بلا ماء اليوم. ولم تفلح خطط الشركاء في استبدال الخزانات والصهاريج المتضررة اليوم جراء انعدام الأمن. وفي الأثناء، أُبلغ عن مقتل أحد موظفي شركة الكهرباء المحلية برصاص القناصة وأُصيب اربعة موظفين اثناء قيامهم بإصلاح الأعطال في منطقة المعلا. كما أُصيب أحد موظفي شركة توزيع المياه".*[35]

وأدى ارتفاع اسعار المواد التموينية بفعل النقص الحاد في إمداداتها إلى جعل القليل المتوفر منها بعيداً عن متناول عدد متزايد من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم أو لم يعودوا يستلمون رواتبهم. حيث لم يستلم موظفو القطاع العام رواتبهم منذ اندلاع النزاع وأُصيبت الكثير من المصالح الاقتصادية الخاصة بالشلل جراء النزاع والحصار

---

https://www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2015-05-26/two-thirds-people-conflict-hit-yemen-without-clean-water).

[35] "اليمن: تحديث سريع للنزاع المتصاعد" مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 17-23 أبريل/ نيسان 2015 (http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-escalating-conflict-flash-update-17-23-april-2015-1000).

المفروض على استيراد السلع من لدى قوات التحالف. ويتسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص غاز الطهي المنزلي في تلف الكثير من الأغذية في وقت يعز فيه توافرها أصلاً، وذلك جراء عدم القدرة على تبريدها أو طهيها.

كما أُصيبت الخدمات الحكومية بالشلل وأصبحت المساعدات الإنسانية قاصرة عل نحو مؤلم عن تلبية الاحتياجات حتى ولو داخل العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى ناهيك عن كونها شبه معدومة في الأرياف التي يتركز فيها معظم سكان البلاد وكذلك المناطق المتضررة بالنزاع التي يصبح المدنيون فيها أكثر عرضة للأخطار من غيرهم. وفي لقاءاتها المتعددة معهم، أخبر أفراد عائلات النازحين الذين يقيمون في المدارس والفنادق والبنايات الخالية منظمة العفو الدولية أن المساعدات الوحيدة التي يحصلون عليها هي ما توفره الجمعيات الخيرية المحلية والجيران.

وكان لاستهداف منشآت البنية التحتية اللوجستية من قبيل المطارات والموانئ والجسور والطرق الرئيسية من قبل جميع أطراف النزاع تبعات خطيرة طالت مناحي الحياة المختلفة. كما تضررت بعض هذه المنشآت الحيوية بفعل ضربات قوات التحالف الجوية والقصف المدفعي الذي تقوم به الجماعات المسلحة فيما أُغلق البعض الآخر أو جرى تقييد مجالات استخدامها بناء على قرار من أحد طرفي النزاع. وعرقل تضرر جسرين يربطان بين تعز وعدن ونفق القالوعة في عدن حركة المدنيين ونقل المواد الغذائية والسلع والإمدادات الطبية الضرورية، ولكن ذلك لم يؤثر كثيراً على حركة المقتلين بالمقابل. ومن جهة، فلقد تضررت مدينة عدن من الحصار الذي تفرضه قوات التحالف على استيراد السلع التجارية لا سيما مشتقات الوقود، ومن القيود التي تفرضها جماعات الحوثي وصالح على مرور السلع إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة لجان المقاومة الشعبية المناوئة لها من جهة أخرى، خاصةً وأن هذه المناطق قد اصبحت تشهد كثافة سكانية أكثر من غيرها منذ اندلاع النزاع (كون سكان المناطق التي سيطرت جماعات الحوثي وصالح عليها قد آثروا النزوح إلى المناطق التي تسيطر لجان المقاومة الشعبية عليها). وعلى الرغم من بقاء ميناء عدن مفتوحا بشكل جزئي منذ اندلاع النزاع، فلقد تم تحويل مسار شحنات الإمدادات الإنسانية إلى ميناء الحديدة[36] الواقع تحت سيطرة الحوثي وصالح، الأمر الذي زاد من تقييد تدفق المساعدات الإغاثية إلى عدن على قلتها. كما حرصت فصائل مختلفة على عرقلة أو منع مرور المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية على الطرق الواقعة تحت سيطرتها. وشاهد مندوبو منظمة العفو الدولية عشرات الشحنات التي منعتها جماعات الحوثي وصالح من دخول مدينة عدن.

وينص القانون الإنساني الدولي على وجوب سماح جميع أطراف النزاع للمدنيين من موظفي هيئات الإغاثة الإنسانية بحرية الحركة والتنقل وحمايتهم من التعرض للهجوم أو المضايقات أو الترهيب أو الحجز التعسفي. ويجب على أطراف النزاع تيسير وتسريع مرور المساعدات الإنسانية دون عائق إلى السكان المدنيين المحتاجين.

المرافق الصحية

تسبب النزاع بحدوث أزمة صحية رئيسية وأدى إلى عدم انتظام خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية أو توقفها. وأغلقت 160 منشأة صحية أبوابها في مختلف أنحاء البلاد.[37] أما من هم بأمسّ الحاجة للحصول على

---

[36] (http://www.theguardian.com/global-development/2015/jun/01/fighting-yemen-blocks-delivery-thousands-tonnes-food-aid).

[37] (https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/yemen_hrp_revised_20

المساعدات الإنسانية أو الرعاية الطبية فهم غير قادرين في أغلب الأحيان على الوصول إلى تلك المنشآت والمرافق جراء اجتماع عنصري الخوف وعدم توفر الموارد في حالتهم. وفي يونيو/حزيران، أبلغت منظمة أطباء بلا حدود الخيرية التالي:

> *"المصاعب المتعلقة بالوصول إلى المستشفى ناجمة عن إغلاق الطرق وخطورة الحركة والتنقل جراء القتال الدائر وانتشار القناصة وتعرض سيارات الإسعاف للهجوم أو الاختطاف، وهذا ما حصل مع 7 سيارات إسعاف تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود حيث فُقدت اعتباراً من بداية شهر أبريل/نيسان. كما قُتل متطوعان مع الهلال الأحمر اليمني في يوم الجمعة 3 أبريل/نيسان أثناء تواجدهما داخل سيارة الإسعاف ولا زالت طواقمنا تواجه مصاعب في التوجه إلى المستشفى والعودة منه وثمة بعضهم ممن قرر الإقامة داخل المستشفى وعدم مغادرتها".*[38]

وثمة رجل بُتر اصبعه وتعرض لإصابات أخرى على إثر إحدى الضربات الجوية التي نفذتها قوات التحالف على مسجد في محافظة لحج، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه لم يكن قادراً على الحصول على الرعاية الطبية اللازمة في محل إقامته ولم يتمكن من التوجه إلى المستشفى في عدن جراء نقص الوقود ولخشيته من انعدام الأمن على الطريق.

وخلق استمرار القتال البري والضربات الجوية التي تنفذها قوات التحالف ضغوطاً هائلة على القدرة الاستيعابية للمستشفيات وما تبقى لديها من إمدادات. وقال مدراء وأطباء يعملون في مستشفيات واقعة تحت سيطرة لجان المقاومة الشعبية في عدن (نظرا لتوقف المستشفيات عن العمل في المناطق التي تسيطر عليها جماعات الحوثي وصالح) أن هذه المنشآت تفتقر للجراحين والاختصاصيين من قبيل أطباء العيون وجراحي الأعصاب. واضطُر الكثير من الأطباء والممرضين المتمرسين إلى الفرار جراء النزاع. كما اشتكى هؤلاء المدراء والأطباء لمنظمة العفو الدولية من عدم استلام رواتبهم منذ مارس/آذار الماضي لتوقف وزارة الصحة التابعة للحوثي في صنعاء عن تحويل الرواتب إلى عدن، ما لم يترك لهم خياراً آخراً سوى التوجه إلى صنعاء لاستلام الرواتب وهو ضرب من المستحيل نظراً لطول مسافة الرحلة وخطورتها والتكلفة الباهظة لها؛ كما افاد هؤلاء بأن وزارة الصحة في صنعاء قد توقفت عن تحويل المخصصات اليومية اللازمة لتشغيل المستشفيات. وقال الأطباء في هذه المستشفيات ومدراؤها أن هناك نقص في بعض اللوازم الضرورية من قبيل خيوط العمليات الجراحية وأنابيب شفط السوائل من الرئتين وأدوات تجبير الكسور وأنابيب التغذية والقسطرة والعقاقير المخدرة والمحاليل المخبرية.

وأخبر المرضى في المستشفيات وخارجها منظمة العفو الدولية أنهم غير قادرين على العثور على اللوازم الطبية اللازمة أو أنهم لا يستطيعون تأمين ثمنها.

وفي أحد المستشفيات الميدانية في عدن وهو مستشفى مخصص لرعاية المرضى في مرحلة النقاهة، قالت سعود عامر التي فقدت ساقيها في هجوم على منزلها بقذائف الهاون في 5 يوليو/تموز أنها غير قادرة على تناول طعام نظراً لعدم توفر كرسي متحرك مناسب لإصابتها ولأن استخدام دورة المياه بعد تناولها الطعام يُعد أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة لها. وقالت إحدى قريباتها: "*رجاء إنها بحاجة للحصول على كرسي خاص لاستخدام دورة المياه، فهي لا*

15.pdf).

[38] اليمن: تحديث بشأن الأزمة" 2 يونيو/ حزيران 2015 (http://www.msf.org/article/yemen-crisis-update-%E2%80%93-2-june-2015).

تتناول الطعام جراء المصاعب الجمة التي تواجهها لدى اضطرارها لاستخدام دورة المياه، وها هي تذبل وتخسر وزنها بشكل كبير". وقالت المرضات في المستشفى أنه لا يتوفر في متناولهن مثل هذه المعدات الطبية الأساسية.

وفي نفس المستشفى قالت المرضات لمنظمة العفو الدولية أن الجرح الذي أُصيبت به فاطمة علي (50 عاماً) جراء إصابتها بشظية في بطنها على إثر إحدى الهجمات بقذائف الهاون بتاريخ 12 يونيو/حزيران قد تعرض للالتهاب بسبب تردي نوعية أكياس تحويل مجرى الفضلات (أكياس عملية تفميم القولون) وعدم كفايتها ولم يتمكن المستشفى أو أفراد عائلتها من تأمين نوعية أفضل من الأكياس كي تستخدمها.

وفي حي الغربية بمنطقة دار سعد، عرض أحد السكان الذي سبق وأن لحقت به إصابة برصاصة طائشة في مايو/ايار على مندوبي منظمة العفو الدولية جرحه الملتهب والمفتوح نظراً لعدم توفر أكياس تحويل مجرى الفضلات وعدم قدرته على شرائها من مصادر أخرى.

كما تكرر استهداف الطواقم الطبية والمنشآت الصحية من قبل طرفي النزاع في اليمن. فلقد أخبر عدد من أطباء عدن منظمة العفو الدولية أنهم وقعوا ضحايا لاعتداءات أو تهديد بقوة السلاح على أيدي مقاتلي لجان المقاومة الشعبية أثناء توجههم لأداء عملهم. ولاحظ مندوبو المنظمة وجود مواقع للجماعات المسلحة لا سيما مضادات الطائرات في عدد من مستشفيات عدن وتعز. كما شوهد مقاتلو لجان المقاومة الشعبة المناوئة للحوثي وصالح وهم يطلقون النار من بنادقهم الهجومية داخل مجمع مباني مستشفى الصداقة وقاموا بإطلاق قذائف هاون من جوار المبنى وتسببوا بتعريض المرضى والعاملين في المستشفى لخطر وقوع هجمات تأتي رداً من جماعات الحوثي وصالح على مصادر النيران.[39]

كما أجبرت السلوكيات المشابهة من قبل المقاتلين وتجاهلهم التام لأهمية حماية المدنيين عدداً من المستشفيات من قبيل مستشفى الجمهورية في عدن على تعليق عملياته والتوقف عن العمل منذ أواخر أبريل/نيسان الماضي.[40]

وأما في مدينة تعز، فتقع مستشفيات الروضة والجمهوري والثورة تحت سيطرة لجان المقاومة الشعبية المناوئة للحوثي وصالح التي تسيطر بدورها على مستشفى اليمن الدولي الذي يوصف بكونه واحداً من بين أفضل المستشفيات تجهيزاً في المدينة. ولاحظ مندوبو منظمة العفو الدولية وجود نقاط تفتيش يتواجد فيها مقاتلون أمام مباني هذه المستشفيات. كما لوحظ تمركز مركبات تابعة للجان المقاومة الشعبية وقد نُصبت عليها مدافع رشاشة متوقفة أمام مدخل مستشفى الروضة على سبيل المثال. وقال بعض ضحايا الهجمات ممن كانوا بحاجة للحصول على الرعاية الطبية أن مستشفى الروضة لا يسمح بإدخال أحد غير مقاتلي لجان المقاومة الشعبية والمدنيين الموالين لها، بينما لا يسمح مستشفى اليمن الدولي بالمقابل بدخول أحد من غير مقاتلي الحوثي وصالح والمدنيين الموالين لهم. ولكن أنكر مدير مستشفى الروضة هذه المزاعم في مقابلة له مع منظمة العفو الدولية. إلا أنه واثناء زيارة مندوبي المنظمة لمستشفى اليمن الدولي، لوحظ تمركز عشرات الجنود بزيهم الرسمي على مدخل المستشفى ووقوف

---

[39] وقعت هذه الحوادث التي كان مندوبو منظمة العفو الدولية شهوداً عليها في 12 و13 و14 يوليو/ تـموز 2015. وبتاريخ 14 يوليو/تموز، اندلع قتال عنيف بين الجانبين أدى إلى سقوط المدينة في أيدي لجان المقاومة الشعبية وقوات الإمارات العربية المتحدة في اليوم التالي.

[40] (http://www.theguardian.com/world/2015/may/01/yemen-people-suffer-lack-food-power-medical-aid-battles-rage-on).

مركبات تابعة للحوثي وصالح نُصبت عليها مدافع مضادات الطائرات في مرآب سيارات المستشفى.

كما اشتكى الكثير من الأطباء الذين جرت مقابلتهم في تعز من ضعف الطاقة الاستيعابية على صعيد تلقي الحالات المرضية وتدهورها بشكل إضافي جراء نقص الكهرباء والماء والوقود والأدوية والمعدات الجراحية وعدد أفراد الطاقم الطبي. وأُجبرت الكثير من مستشفيات القطاعين العام والخاص على إغلاق أبوابها ليزيد بذلك حجم الضغط على العدد القليل المتبقي من المستشفيات التي لا زالت تعمل لا سيما مع استمرار تدفق حالات مرضية جديدة يومياً ناجمة عن إصابات ناجمة عن القتال المستمر في المدينة. كما أدى ارتفاع عدد قتلى القتال الدائر إلى وصول الطاقة الاستيعابية لثلاجات حفظ الجثث إلى أقصى مستوياتها في المستشفيات ما اضطُر بعضها إلى استخدام ثلاجات البوظة (آيس كريم) لحفظ الجثث. كما أُجبر المستشفى الجمهوري على تعليق تقديم خدماته جراء انعدام الأمن بعد أن اتضح أن مبنى المستشفى نفسه قد أصبح محاصراً بين مقاتلي الجانبين الذي تكرر قيامهم بإطلاق النار باتجاه بعضهم البعض ليتسببوا بإصابة المستشفى الواقع بينهم غير مرة. وأخبر أحد أطباء المستشفى مندوبي منظمة العفو الدولية أن التحديات اليومية التي يواجهونها جراء نقص الكادر الطبي واستمرار القتال ونقص الوقود تحول على الأغلب دون وصول المرضى إلى المستشفيات لتلقي العلاج. وقال الطبيب:

" نصف الطاقم فقط لا زال على رأس عمله فيما تغيب النصف الآخر إما لعدم توفر المواصلات أو لأن بعضهم يقيم في مناطق النزاع المعزولة عن باقي المناطق بحيث لا يمكنهم مغادرتها. وخلال الأيام القليلة الماضية، كان لدينا طاقة استيعابية كبيرة لاستقبال ضحايا القتال ولكن عدد الواصلين إلى المستشفى في تراجع. ويمكن القول أن المنظمات الإنسانية شبه غائبة ووحدها منظمة اليونيسيف زودتنا ببعض الأدوية الأساسية للإسعافات الأولية لا تفي باحتياجات المستشفى الجمهوري فيما زود الصليب الأحمر قسم غسيل الكلى بالماء. وفي ظل ذلك كله، تقع مسؤولية حراسة المستشفى على عاتق المقاومة التي استولى عناصرها قبل أيام فقط على آخر خمس سيارات متبقية بحوزة المستشفى."

وقال الأطباء العاملون في قسم غسيل الكلى بالمستشفى أنهم تمكنوا من الاستمرار بتشغيل القسم ولكن بعض المرضى لم يتمكن من القدوم للخضوع لجلساتهم العلاجية الأسبوعية جراء نقص الوقود، الأمر الذي أدى إلى وفاة ثلاثة مرضى في منازلهم.

وقال طاقم قسم الإسعاف والطوارئ في مستشفى الثورة أن الاشتباكات اليومية مستمرة في محيط المستشفى على الرغم من مناشدة الموظفين للفصائل المسلحة المختلفة بضرورة تفادي المستشفى بوصفه منشأة مدنية توفر المساعدة للمرضى والجرحى. وكحال غيره من المستشفيات، فيعاني مستشفى الثورة من نقص الوقود. وقال أحد العاملين في طواقم الإسعاف أن قسم الكلى قد اضطُر للتوقف عن العمل بتاريخ 6 مايو/أيار ولمدة اربعة أيام جراء نقص الوقود، الأمر الذي أدى إلى وفاة ثلاثة مرضى عقب إصابتهم بفشل كلوي.

وفي 20 أبريل/نيسان، أُردي موظف الإسعاف عبد الحليم الأصبحي قتيلاً عقب إصابته برصاصة في رأسه أمام المستشفى بينما تعرض سائق سيارة الإسعاف جمال قدسي لإطلاق النار عليه في كتفه. وفي الساعة 12:30 من ظهر يوم 10 مايو/أيار والساعة الرابعة من عصر يوم 14 من الشهر نفسه، أُصيب أقارب أحد المرضى المرافقين له بالرصاص أثناء تواجدهم داخل مجمع مباني المستشفى.

كما زود موظفو مستشفى الثورة منظمة العفو الدولية بمعلومات حول عشرات المناسبات التي شهدت قصف المستشفى بقذائف الهاون والمدفعية خلال الفترة ما بين 26 أبريل/نيسان و1 يونيو/حزيران وأدت إلى جرح العاملين في المستشفى ومقتل بعض المرضى وتدمير جزء من مبانيه. وفي المستشفى، شاهد مندوبو منظمة العفو

الدولية بقايا قذائف الهاون وآر بي جي من عيار 60 ملم، وهي قذائف يستخدمها جانبا النزاع بكثرة، كما عُثر في باحة المستشفى أوائل يوليو/تموز الماضي على ظروف فارغة لرصاص من عيار 7.2 ملم. وقال موظفو المستشفى أن أحد المرضين العاملين فيه والذي ينتمي في الوقت نفسه لإحدى الجماعات المسلحة قد استولى بالقوة على أحدث سيارة إسعاف يمتلكها المستشفى بعد أن قام بإطلاق النار على قفل بوابة المرأب الذي كانت السيارة متوقفة داخله.

التوصيات

إلى الدول الأعضاء في التحالف بقيادة السعودية، والدول المشاركة في عملية قوات التحالف من خلال تقديم المعلومات الاستخبارية أو اللوجستية وغير ذلك من أشكال المساندة والدعم – لا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة:

- الامتثال الكامل للأحكام والنصوص ذات الصلة الواردة في القانون الإنساني الدولي عند التخطيط لشن الضربات الجوية وتنفيذها، وذلك من خلال الحرص على عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية وعدم شن هجمات لا تميز بين المدنيين والمقاتلين أو تلك التي تتسبب بوقوع خسائر مدنية لا تتناسب وحجم الميزة العسكرية المتوخاة؛

- تخاذ جميع الاحتياطات الممكنة التي من شأنها أن تقلص حجم الضرر الذي يلحق بالمدنيين، بما في ذلك من خلال إصدار تحذيرات مسبقة لسكان المناطق المستهدفة بقرب وقوع هجوم وشيك كلما أمكن ذلك؛

- التوقف فوراً عن استخدام جميع أنواع الأسلحة التي تتسم بكونها غير موجهة أو يكون قطر دائرة انفجار ذخائرها واسعاً جداً أو تنطوي على خطر إلحاق الضرر بالمدنيين في المناطق المحيطة بمكان سقوطها. وعملاً بمقتضيات الحظر المفروض على شن الهجمات العشوائية، وضع حد لاستخدام الأسلحة الانفجارية ذات الأثر الواسع داخل المناطق الآهلة بالسكان؛

- استحداث آلية قضائية ملموسة تُعنى بالتحقيق بشكل محايد ومستقل في الحالات التي ترد تفاصيلها في التقرير الحالي وغيرها من الحالات التي تنطوي على معلومات ذات مصداقية تفيد بارتكاب انتهاكات وخروقات للقانون الإنساني الدولي ونشر نتائج تلك التحقيقات ومحاكمة من تثبت مسؤوليتهم الجنائية عن ارتكابها؛

- توفير أشكال جبر الضرر والتعويضات الملائمة والعاجلة لضحايا الهجمات غير المشروعة التي أدت إلى وقوع خسائر بشرية وعائلاتهم بما في ذلك التعويض واسترداد الحق ورد الاعتبار وتحقيق الرضا وضمانات عدم التكرار؛

- الإفصاح للعموم عن المعلومات المتعلقة بالأهداف العسكرية للضربات والغارات التي أوقعت خسائر بشرية والكشف عن هوية الأطراف المشاركة في التخطيط لها وتنفيذها؛

- الإيعاز لجميع أفراد قوات التحالف باحترام وحماية العاملين في مجال توفير المساعدات الإنسانية والإغاثية ومنشآتها وإمداداتها ووسائل نقلها. والسماح دون عوائق بدخول جميع المنظمات الإنسانية الراغبة بالقيام بأنشطة إنسانية في جميع أنحاء البلاد وحصولها على إمدادات الإغاثة الضرورية دون أي تدخل؛

- الامتناع عن استهداف المنشآت الاستراتيجية للبنية التحتية حتى إذا وقع استخدامها لأغراض عسكرية، وذلك في حال ثبت أن التبعات على الأجلين القصير والطويل بالنسبة للمدنيين سوف تكون غير متناسبة مع الميزة العسكرية الملموسة المباشرة المتوقع تحقيقها في هذا النوع من الهجمات.

إلى حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي

- مطالبة الدول الأعضاء في التحالف باتخاذ الإجراءات المدرجة أعلاه وتوفير المساعدة لضحايا الهجمات غير المشروعة وعائلاتهم وتحقيق العدالة وتوفير التعويضات لهم؛

- ضمان امتثال جميع الجماعات التي تسيطر الحكومة عليها لأحكام القانون الإنساني الدول والحرص على محاكمة المقاتلين والجماعات التي يثبت انتهاكها للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- الحرص على توقف مقاتلي قوات الحكومة فوراً عن شن الهجمات على المدنيين والهجمات العشوائية وفق متطلبات القانون الإنساني الدولي وأن يحترموا مبدأ التمييز الذي يكفله القانون الإنساني الدولي؛

- الإيعاز فوراً لقوات الحكومة والجماعات المتحالفة معها بالتوقف عن شن الهجمات من داخل المناطق الآهلة بالمدنيين لا سيما تلك التي تنطلق من داخل أو على مقربة من المستشفيات والمدارس ومنازل المدنيين، وإزالة جميع الأعيان والمرافق العسكرية من مناطق المدنيين أو التوقف عن وضعها هناك، وإعطاء تحذيرات مسبقة ما أمكن بقرب وقوع هجوم وشيك بحيث يتسنى لمدنيي المنطقة المعنية إخلائها إن كان من المرجح أن يطالهم الهجوم؛

- السماح دون عائق بدخول جميع المنظمات التي توفر المساعدات الإنسانية والإغاثية بما في ذلك ضمان سلامة موظفيها والمرور الآمن لمعداتها وإمداداتها الإنسانية؛

- توفير أشكال جبر الضرر والتعويضات الملائمة والعاجلة لضحايا وعائلات ضحايا الهجمات غير المشروعة التي أدت إلى وقوع خسائر بشرية بما في ذلك التعويض واسترداد الحق ورد الاعتبار وتحقيق الرضا وضمانات عدم التكرار؛

إلى جماعة الحوثيين والجماعات المسلحة الموالية لعلي عبد الله صالح والجماعات المناوئة لها ولجان المقاومة الشعبية

- التوقف فوراً عن شن هجمات ضد المدنيين والهجمات العشوائية وفق مقتضيات القانون الإنساني الدولي واحترام ما يكفله من المبادئ المتعلقة بالتمييز؛

- التوقف فوراً عن شن الهجمات من داخل المناطق الآهلة بالمدنيين لا سيما تلك التي تنطلق من داخل أو على مقربة من المستشفيات والمدارس ومنازل المدنيين، وإزالة جميع الأعيان والمرافق العسكرية من مناطق المدنيين أو التوقف عن وضعها هناك، وإعطاء تحذيرات مسبقة ما أمكن بقرب وقوع هجوم وشيك بحيث يتسنى لمدنيي المنطقة المعنية إخلائها إن كان من المرجح أن يطالهم الهجوم؛

- وقف استخدام الأسلحة الانفجارية غير الدقيقة داخل المناطق المأهولة لا سيما الأسلحة التي تتميز باتساع قطر دائرة انفجار مقذوفاتها من قبيل المدفعية والهاون والصواريخ غير الموجهة؛

- محاسبة جميع الذين يصدرون الأوامر بانتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو يرتكبون الانتهاكات بما في ذلك القادة وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى؛

- السماح بلا عائق بدخول جميع المنظمات التي توفر المساعدات الإنسانية والإغاثية بما في ذلك ضمان

سلامة موظفيها والمرور الآمن لمعداتها وإمداداتها الإنسانية؛

- السماح بحرية تنقل المدنيين وحركتهم بلا قيود من وإلى تعز وعدن والمناطق المحيطة بهما، والسماح للمدنيين الراغبين بمغادرة تلك المناطق بالقيام بذلك بحرية ودون تهديد أو قيود.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- تشكيل لجنة دولية تُعنى بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة لأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف كافة منذ اندلاع الأعمال العدائية في سبتمبر/ أيلول 2014؛

- حث أطراف النزاع على الامتثال لواجباتهم القانونية المترتبة عليهم وتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الحالي؛

- ضمان توفير كامل أشكال التعويض بشكل عاجل إلى ضحايا الهجمات غير المشروعة وعائلاتهم كونها هجمات قد أوقعت خسائر بشرية ومادية.

إلى المجتمع الدولي:

- قف نقل جميع الأسلحة إلى أطراف النزاع حيث برزت مخاطر باحتمال استخدامها في ارتكاب أو تيسير ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو أحكام القانون الإنساني الدولي؛

- إدانة والاعتراف بما يُرتكب من انتهاكات وجرائم حرب في عدن وتعز واليمن عموماً كون التقاعس عن اتخاذ إجراء معين من شأنه أن يمهد الطريق لحدوث معاناة إنسانية لا تُطاق ويشكل طعناً في مبدأ عمومية أو عالمية القانون الدولي؛

- مساندة تشكيل لجنة دولية تُعنى بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة لأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف كافة منذ اندلاع الأعمال العدائية في سبتمبر/ أيلول 2014.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية